أطيب المنح
بشرح المنظومة البيقونية
في علم المصطلح

لأبي عمير
مجدي بن محمد بن عرفات المصري

الناشر
مكتبة عبد المصور بن محمد بن عبد الله
القاهرة ت ٠١٠٥٦١٨١٧٩

الطبعة الثانية

١٤٢٦هـ

رقم الإيداع

٢٠٠٥ / ٥٢٠٤

الناشر

مكتبة عبد المصور بن محمد بن عبد الله

القاهرة- مساكن عين شمس- ش مسجد الهدي المحمدي

ت: ٢٩٤٠١٦٣- فاكس: ٢٩٦٧٢١٥

محمول: ٠١٠٥٦١٨١٧٩



المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾

[النساء: ١]

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد؛

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، نعوذ بالله من النار.

ثم أما بعد[١] فإن أصل ديننا الحنيف هو القرآن الكريم وسنة النبي الأمين صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

---

(١) مقتبس من مقدمة أخينا الشيخ علي الحلبي للباعث الحثيث تعليق الشيخ الإلباني.

* أما القرآن الكريم فهو الذي ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، مكتوب في السطور، محفوظ في الصدور، مصون من عبث أهل الكفر والفجور، تولىٰ ربنا جلَّ وعلا حفظه فقال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

* وأما السنة، قال الإمام البيهقي: «أقيمت مقام البيان عن الله كما قال الله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فهي بالجملة محفوظه لأنها ذكر من الذكر وليس بخافٍ أن من أعظم عوامل حفظها الإسناد، قال عبد الله ابن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء» [صحيح مسلم ١/١٥]، وقد روىٰ هذه الكلمة الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث ص٦» ثم قال: فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له (يعني أهل الحديث) وكثرة مواظبتهم علىٰ حفظه لدرس منار الإسلام وتمكن أهل البدع منه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الإخبار إذا تعرت عن وجود الإسناد فيها كانت بترًا. اهـ

قال السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء (١ / ١٠٤)»:

ولذلك فألفاظ رسول الله ﷺ لابد لها من النقل ولا تعرف صحتها إلا بالإسناد الصحيح والصحة في الإسناد لا تعرف إلا برواية الثقة عن الثقة والعدل عن العدل. اهـ

فحرر الأئمة المتقدمون السنة من كل دخيل وجمعوا في مصنفات مستقلة كل ثابت وأصيل، فكانت الأخبار المجموعة محررة والأحكام المبنية عليها صحيحة محبرة، قال الإمام ابن كثير (البداية والنهاية ١/ ٥) فالسعيد من قابل الأخبار بالتصديق والنواهي بالتعظيم ففاز بالنعيم المقيم، وزحزح عن مقام المكذبين في

الجحيم ذات الزقوم والحميم والعذاب الأليم . اهـ

قال المعلمي (مقدمة الجرح والتعديل) : وقد هيأ الله تبارك وتعالىٰ لنا سلف صدق ، حفظوا لنا جميع ما نحتاج إليه من الأخبار في تفسير كتاب ربنا عز وجل ، وسنة نبينا ﷺ وآثار الصحابة ، وقضايا القضاة ، وفتاوىٰ الفقهاء ، واللغة وآدابها والشعر والتاريخ وغير ذلك ، والتزموا وألزموا من بعدهم سَوْق تلك الأخبار بالأسانيد ، وتتبعوا أحوال الرواة التي تساعد علىٰ نقد أخبارهم وحفظوها لنا في جملة ما حفظوا وتفقدوا أحوال الرواة وقضوا علىٰ كل راوٍ بما يستحقه فميزوا من يجب الاحتجاج بخبره ولو انفرد ومن لا يجب الاحتجاج به إلا إذا اعتضد ومن لا يحتج به ولكن يتشهد ، ومن يعتمد عليه في حال دون أخرىٰ وما دون ذلك من متساهل ومغفل وكذاب ، وعمدوا إلىٰ الأخبار فانتقدوها وفحصوها وخلصوا لنا منها ما ضمنوه كتب الصحيح وتفقدوا الأخبار التي ظاهرها الصحة ، وقد عرفوا بسعة علمهم ودقة فهمهم - ما يدفعها عن الصحة فشرحوا عللها وبينوا خللها وضمنوها كتب العلل ، وحالوا مع ذلك إماتة الأخبار الكاذبة فلم ينقل أفاضلهم منها إلا ما احتاجوا إلىٰ ذكره لدلالة علىٰ كذب روايه أو وهنه ، ومن تسامح من متأخريهم فروىٰ كل ما سمع فقد بيَّن ذلك ، ووكل الناس إلىٰ النقد الذي قد مهدت قواعده ونصبت معالمه . اهـ

قال الشيخ أبو الأشبال أحمد شاكر - رحمه اللّه - في مقدمته للباعث الحثيث (١ / ٧ وما بعدها) :

فإن المسلمين اشتدت عنايتهم من عهد الصدر الأول بحفظ أسانيد شريعتهم من الكتاب والسنة بما لم يُعن به أمة قبلهم فحفظوا القرآن ورووه عن رسول الله ﷺ متواترًا آية ، وكلمة كلمة وحرفًا حرفًا ، حفظًا في الصدور وإثبات بالكتابة في المصاحف حتىٰ رووا أوجه نقطه بلهجات القبائل ورووا طرق رسمه في

المصحف وألفوا في ذلك كتبًا مطولة وافية، وحفظوا أيضًا عن نبيهم كل أقواله وأفعاله وأحواله، وهو المبلغ عن ربه والمبين لشرعه والمأمور بإقامة دينه ـ وكل أقواله وأحواله بيان للقرآن ـ وهو الرسول المعصوم والأسوة الحسنة يقول الله تعالى في صفته: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، ويقول: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، ويقول أيضًا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يكتب كل شيء سمعه من رسول الله ﷺ فنهته قريش فذكر ذلك للرسول ﷺ فقال: «**اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق**» [رواه أحمد (٢/ ١٦٢)، وأبو داود (٣٦٤٦)]، وأمر المسلمين في حجة الوداع بالتبليغ عنه أمرًا عامًّا فقال: «**وليبلغ الشاهد الغائب فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه**» [رواه البخاري - الفتح (٣/ ٤٥٩)]، ففهم المسلمون من كل هذا أنه يجب عليهم أن يحفظوا عن رسولهم كل شيء وقد فعلوا وأدوا الأمانة على وجهها ورووا الأحاديث عنه إما متواترة في المعنى فقط وإما مشهورة وإما بالأسانيد الصحيحة الثابتة مما يسمى عند العلماء «الحديث الصحيح» و«الحديث الحسن» واجتهد علماء الحديث في رواية كل ما رواه عنه الرواة وإن لم يكن صحيحًا عندهم ثم اجتهدوا في التوثيق من صحة كل حديث وكل حرف رواه الرواة عنه ونقدوا أحوالهم ورواياتهم واحتاطوا أشد الحيطة في النقل فكانوا يحكمون بضعف الحديث لأقل شبهة في سيرة الناقل الشخصية مما يؤثر في العدالة عند أهل العلم. اهـ

قلت: لذلك وضعوا لهذا العلم قواعد بها يعرف الحديث من حيث القبول والرد والصحة والضعف وغير ذلك وسمَّوا هذا العلم بعلم مصطلح الحديث أو قواعد اصطلاح أهل الحديث.

يقول الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة - رحمه الله - (مقدمة الباعث الحثيث ١ / ٧٧ وما بعدها) :

إن علم أصول الحديث وقواعد اصطلاح أهله لابد منه للمشتغل برواية الحديث إذ بقواعده يتميز صحيح الرواية من سقيمها ويعرف المقبول من الأخبار والمردود وهو للرواية كقواعد النحو لمعرفة صحة الراكيب العربية فلو سُمِّيَ منطق المتقول وميزان تصحيح الأخبار لكان اسمًا على مسمى، وهذا وفد كتب العلماء فيه من عصر التروين إلى يومنا هذا نفائس ما يكتب، من ذلك ما نجده في أثناء مباحث «الرسالة» للإمام الشافعي وفي ثنايا «الأم» له، وما نقله تلاميذ الإمام أحمد في أسئلتهم له، ومحاوراته معهم، وما كتبه الإمام مسلم بن الحجاج في مقدمج صحيحه و «رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة» في بيان طريقته في «سننه» وما كتبه الحافظ أبو عيسى الترمذي في كتابه «العلل المفرد» في آخر جامعه وما بثه في الكلام علي أحاديثه «جامعه» في طيات الكتاب من تصحيح وتضعيف وتقوية وتعليل . . إلى أن نقل قول الحافظ ابن حجر في نزهة النظر (النكت صـ ٤٦ ـ ٥٢) : فمن أول من صنف في ذلك القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه «المحدث الفاضل» لكنه لم يستوعب، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري لكنه لم يهذب ولم يرتب وتلاه أبو نعيم الأصبهاني فعمل على كتابه مستخرجًا وأبقى أشياء للمتعقب، ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي فصنف في قوانين الرواية كتابًا سماه «الكفاية» وفي آدابها كتابًا سماه «الجامع لآداب الشيخ والسامع» وقَلَّ فنٌ من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابًا مفردًا، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة : «كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه» .

ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيب،

فجمع القاضي عياض كتابًا لطيفًا سماه «الإلماع»، وأبو حفص الميَّانجيُّ جزءًا سماه «ما لا يسع المحدث جهله» وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت وبسطت ليتوفر علمها واختصرت ليتيسر فهمها إلى أن جاء الحافظ تقي الدين أبو عمرو وعثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرُزوري نزيل دمشق فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية ـ كتابه المشهور (يعني معرفة علوم الحديث ـ أو مقدمة ابن الصلاح) فهذب فنونه وأملاه شيئًا بعد شيء فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها نخب فوائدها فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر ومعارض له ومنتصر، ثم ذكر ـ رحمه الله ـ أنه صنف «نخبة الفكر» ملخصًا فيها المهم من علوم الحديث ثم قام بشرحها وحل رموزها وفتح كنوزها موضحًا ما خفي على المبتدئ من ذلك فوضحها إيضاحًا مزيلاً للإشكال، وشرحه هذا المسمى بـ (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر) من أحسن ما صنف في هذا الفن لما حواه من أنواع علوم الحديث التي قل ما فاته منها مع المتن الميسر للحفظ حتى يتسنى للطالب المذاكرة بيسر وسهولة ومراجعة القواعد بسهولة إلى أن وصل التصنيف في هذا الفن حتى وضع البيقوني منظومته السهلة الميسرة حفظًا وتداولاً وسيأتي الكلام على هذه المنظومة التي اخترت شرحها هذا الشرح المبسوط بعض الشيء نفعنا الله بها.

الناظم والمنظومة:

الناظم هو طه بن محمد بن فتوح البيقوني محدث أصولي له البيقونية في مصطلح الحديث (كان حيًا قبل ١٠٨٠هـ ـ ١٦٦٩م) «معجم المؤلفين ٢/ ١٨».

وأما المنظومة فهي من أيسر ما نظم في مصطلح الحديث مع قلة عدد أبياتها

واشتمالها على عدد لا بأس به من أنواع علوم الحديث فعلى طالب الحديث المبتدئ أن يبدأ بحفظها وفهمها لسهولة ذلك ثم يتدرج بعد ذلك .

فحفظ المتون يعين على استحضار واستحواذ العلوم كما قال القائل (من حفظ المتون حاز الفنون) وقد قلت في ذلك بعد الحث على حفظ القرآن .

ثم احفظن من بعده المتون .. فبحفظها تحوز للفنون

وقد نالت هذه المنظومة إعجاب الكثيرين واهتمام بعض العلماء فشرحها كل من[1] :

١ - عبد القادر بن جلال الدين المحلي كان حيًّا سنة (١٠٦٥هـ) باسم (فتح القادر المعين بشرح منظومة البيقوني في علم الحديث) .

٢ - أحمد بن محمد الحسيني الحمودي الحنفي (١٠٩٨هـ) باسم (تلقيح الفكر بشرح المنظومة الأثر) .

٣ - محمد الزرقاني المالكي (١١٢٢هـ) باسم (شرح الزرقاني على المنظومة البيقونية في المصطلح) .

٤ - شمس الدين محمد بن محمد البديري الدمياطي (١١٤٠هـ) باسم (صفوة الملح بشرح البيقوني في فن المصطلح) .

٥ - عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى الأهدل (١٢٥٠هـ) باسم (حواشي على المنظومة البيقونية) .

٦ - محمد بدر الدين بن يوسف المدني الدمشقي (١٣٥٤هـ) باسم (الدرة البهية في شرح المنظومة البيقونية) .

٧ - محمد بن خليفة النبهاني (١٣٦٩هـ) باسم (التحفة النبهانية شرح

(١) عن مقدمة الثمرات الجنية صـ ١٠ .

المنظومة البيقونية).

٨ - حسن بن محمد المشاط المكي (١٣٩٩هـ) باسم (التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية).

٩ - محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - باسم شرح البيقونية في مصطلح الحديث).

١٠ - علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي الأثري - حفظه الله - باسم (التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية).

وقد سميت شرحي هذا للمنظومة البقونية باسم:

أطيب المنح

بشرح المنظومة البيقونية في علم المصطلح

وشجعني على نشر هذا أنني كنت قد شرحت هذه المنظومة في عدة مدن بمصر في معاهد إعداد الدعاة بأنصار السنة منها ميت غمر، والمنصورة، وفارسكور، والمحلة الكبرى وقريتي الكرامة - وقبل ذلك بالطائف بالسعودية، والجهراء بالكويت. والآن نتناول شرحه بالقاهرة والمحلة وغيرهما وهذه هي الطبعة الثانية للكتاب حيث نفدت الطبعة الأولى وقد كانت مليئة بالأخطاء فاستدركناها في هذه الطبعة مع بعض التعديلات والإضافات. نفع الله به كل من اطلع عليه وجعله ذخراً لي إلى يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه أبو عمير

مجدي بن محمد بن عرفات بن مقلد المصري الأثري

عفا الله عنه بمنه وكرمه

الخميس الثاني والعشرون من المحرم لسنة ١٤٢٦ هـ

مقدمة الناظم

قال - رحمه الله -:

١ - *أبدأ بالحمدِ مصليًا على*	*محمّدٍ خيرِ نبيّ أُرْسِلا*
٢ - *وذي من أقسامِ الحديث عدّهْ*	*وكُلُّ واحدٍ أتى وَحَدّهْ*

بدأ - رحمه الله - بالحمد اقتداءً بالقرآن الكريم حيث بدئ بالحمد لله رب العالمين لأن الله هو المستحق للحمد وحده سبحانه والحمد ذكر محاسن المحمود مع حبه وتعظيمه وإجلاله.

(**مصليًا**) حال كوني مصليًا على النبي ﷺ والصلاة من الله ثناؤه على عبده في الملأ الأعلى، ومن الملائكة الاستغفار، ومن الناس الدعاء، (**خير نبي**) هو محمد ﷺ كما قال له ربنا جل وعلا ﴿ **وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ** ﴾ [الشرح: ٤].

وكما ثبت عنه أنه قال: «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**» (السلسلة الصحيحة ١٥٧١).

(**وذي من أقسام الحديث ..**) أي أنني سأذكر في هذه المنظومة عدة من أنواع الحديث أسوقها مع تعريف كل نوع منها وذكر حده وشروطه.

قال الناظم - رحمه الله -:

٣ - *أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهوَ مَا اتَّصَلْ*	*إِسْنَادُهُ وَلَمْ يُشَذّ أَوْ يُعَلْ*
٤ - *يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابطٌ عن مِثْلِهِ*	*مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ*

في هذين البيتين يذكر الناظم الحديث الصحيح وتعريفه وشروطه، وبدأ بذكر الصحيح لأنه أشرف الأنواع وأعلاها رتبة، فالحديث ينقسم من حيث القبول والرد إلى قسمين:

الأول: مقبول ويشمل الصحيح بنوعيه والحسن بنوعيه.

الثاني: المردود وهو الضعيف بأنواعه المتعددة.

فالصحيح ينقسم إلى قسمين صحيح لذاته، وصحيح لغيره، وهذا الذي ذكره الناظم هو الصحيح لذاته وهو:

الحديث الذي يتصل إسناده بنقل عدل تام الضبط عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذًا ولا معللاً. من هذا التعريف يظهر أن للحديث الصحيح خمسة شروط وهذه هي أولى المسائل المتعلقة بالصحيح.

شروط الصحيح:

الأول: اتصال السند وهو أن يكون كل راوٍ سمع ما رواه من الذي فوقه مباشرة بحيث لا يكون هناك راوٍ محذوف[1].

روى الخطيب بسنده عن الذهلي قال: (لا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصول غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح) (الكفاية صـ ٥٦) وبهذا الشرط يخرج المنقطع والمعضل والمعلق والمرسل والمدلس[2].

الشرط الثاني: عدالة الرواة وهي عبارة عن استقامة السيرة والدين ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعًا حتى تحصل الثقة للنفوس بصدقه ولا تشترط العصمة من جميع المعاصي ولا يكفي اجتناب الكبائر بل من الصغائر ما ترد به الشهادة والرواية[3] قال ابن

(١) الوسيط (صـ ٢٢٥) تيسير مصطلح الحديث (صـ ٣٤).
(٢) ألفية العراقي بشرحه (صـ٨)، الخلاصة للطيبي (صـ ٣٩)، التقييد (صـ٨)، تدريب الراوي (١/ ٦٣ - ٦٤)، فتح المغيث (١/ ١٦).
(٣) ابن الأثير في جامع الأصول (١/ ٧٤).

الصلاح: أن يكون مسلمًا بالغًا عاقلاً سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة[١] **قال زكريا الأنصاري**: هو من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة والمراد عدل الرواية لا عدل الشهادة فلا يختص بالذَّكَر الحر[٢] قال السخاوي: وضابطها إجمالاً أنها ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة، ثم فسر الفسق بقوله: هو ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة، وأما المروءة فقد استحسن قول الزنجاني في شرح الوجيز «المروءة» يرجع في معرفتها إلى العرف فلا تتعلق بمجرد الشارع وأنت تعلم أن الأمور العرفية قلما تضبط بل هي تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان، فكم من بلد جرت عادة أهله بمباشرة أمور لو باشرها غيرهم لعد خرمًا للمروءة ثم قال: وبالجملة رعاية مناهج الشرع وآدابه والاهتداء بالسلف والاقتداء بهم أمر واجب الرعاية[٣].

قال الجرجاني: والعدل من لم يكن مستور العدالة ولا مجروحًا (المختصر صـ ٣٥) وباشتراط العدالة احتُرِز عمن هو مستور العدالة أو فيه نوع جرح (الخلاصة صـ ٣٩ - قواعد التحديث صـ ٨٢).

- وتعرف عدالة الراوي بتنصيص المعدلين على عدالته، وتثبت بالاستفاضة[٤].

قال عبد اللّه بن عون: لا تأخذوا العلم إلا ممن شهد له بالطلب (التمهيد ١/ ٤٥).

قال ابن عبد البر: كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره

---

(١) التقييد (صـ ١١٤).

(٢) التبصرة والتذكرة (١/ ١٣).

(٣) فتح المغيث (١/ ٢٩٠ - ٢٩١).

(٤) المقدمة مع التقييد (صـ ١٥)، تقريب النواوي مع التدريب (١/ ٣٠١)، الباعث الحثيث (صـ ٨٨).

أبدًا على العدالة حتى تتبين جرحته في حاله أو في كثرة غلطه لقوله ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله**»[١].

قال الخطيب في الكفاية (صـ١٤٧): باب في المحدث المشهور بالعدالة والثقة والأمانة لا يحتاج إلى تزكية العدل مثال ذلك: مالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم لا يسأل عن عدالتهم وإنما يسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين أو أشكل أمره على الطالبين، وروى بإسناده أن أحمد بن حنبل سئل عن إسحاق بن راهويه فقال: مثل إسحاق يسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين، وبإسناده أن ابن معين سئل عن الكتابة عن أبي عبيد والسماع منه فقال: مثلي يسأل عن أبي عبيد! أبو عبيد يُسأل عن الناس. وبإسناده عن أبي بكر محمد بن الطيب قال: «الشاهد والمخبر إنما يحتاجان إلى التزكية متى لم يكونا مشهوري العدالة والرضا وكان أمرهما مشكلاً ملتبسًا ومجوزًا فيه العدالة وغيرها ثم روى بسنده قال ابن جابر: لا يؤخذ العلم إلا عمن شُهد له بالطلب. اهـ

وقال الذهبي: فكل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن ثم كشفوا عن أخباره فما وجدوا فيه تليينًا ولا اتفق لهم علم بأن أحدًا وثقه فهذا الذي عناه الحافظ وأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح. اهـ

قال ابن عبد البر أيضًا: (إن الشهرة والمعرفة بين أهل العلم تدل على عدالته فإنهم لو علموا فيه جرحًا لبيَّنوه وما سكتوا عنه فكان ذلك دليلاً على عدالته). اهـ

[منهج النقد في علوم الحديث]

---

(١) التمهيد (١/ ٢٨)، والحديث ثابت وكنت قد نقلت تضعيفه عن الباعث الحثيث في كتابي الكشف والتوضيح (٢٠) فليعدل.

وقال الذهبي: والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح. اهـ [الميزان ترجمة (٧٠١٥)].

قال السخاوي: لكن تعقبه شيخنا بقوله: ما نسبه للجمهور لم يصرح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان نعم هو حق فيمن كان مشهوراً بطلب الحديث والانتساب إليه كما قررته في علوم الحديث. اهـ

ونقل قول ابن المواق: أهل العلم محمولون على العدالة حتى يظهر منهم خلاف ذلك، وقال ابن الجزري: إن ما ذهب إليه ابن عبد البر هو الصواب وإن رده بعضهم (يعني قوله المتقدم) وسبقه المزي فقال: هو في زماننا مرضي بل ربما يتعين ونحوه قول ابن سيد الناس: لست أراه إلا مرضيًا وكذا قال الذهبي إنه حق، قال: ولا يدخل في ذلك المستور فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم فكل من اشتهر .. إلخ[1].

وقال شيخنا العلامة مقبل الوادعي - رحمه الله -: المشهور بالطلب ولم يذكر فيه جرح ولا تعديل يقبل حديثه لأنه لو كان مخلطًا لصاحوا به. اهـ، ويكتفي في التعديل بتعديل واحد من أهل الشأن علي الصحيح[2].

الشرط الثالث: ضبط الرواة ضبطًا تامًا وهو إتقان ما يروية الرواي بأن يكون متيقظًا لما يروي غير مغفل حافظًا لروايته إن روى من حفظه ضابطًا لكتابه إن روى من الكتاب عالمًا بمعنى مايرويه وبما يُحِيلُ المعنى عن المراد إن روى بالمعنى حتى يثق المطلع على روايته والمتتبع لأحواله بأنه أدى الأمانة كما تحملها لم يغير منها شيئًا[3] وقد فصل ذلك الحافظ ابن حجر فقال في نزهة النظر (صـ ٣٢):

---

(١) فتح المغيث (١/ ٣٠٠).

(٢) الباعث الحثيث (١/ ٢٨١).

(٣) ألفية العراقي بشرحه (صـ ١٣٩)، الباعث الحثيث (١/ ٢٨١).

والضبط :

(أ) ضبط صدر : وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .

(ب) وضبط كتاب : وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه وقيد بالتام (أي الضبط) إشارة إلى الرتبة العليا في ذلك . اهـ

* ويعرف ضبط الرواي بموافقة الثقات المتقنين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم ولا تضر مخالفته النادرة لهم فإن كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة اختل ضبطه ولم يحتج بحديثه «الباعث الحثيث (١/ ٢٨١)» جاء في مقدمة تاريخ ابن معين (١/ ٦٨) نقلاً عن معرفة الرجال (٢٢٤) قال ابن مُحْرِز : سمعت يحيى ابن معين يقول : قال لي إسماعيل بن عُلَيَّة يومًا كيف حديثي؟ قال : قلت : أنت مستقيم الحديث . قال فقال لي : وكيف علمتم ذلك؟ قلت له : عارضنا بها أحاديث الناس فرأيناها مستقيمة فقال : الحمد لله فلم يزل يقول : الحمد لله ويحمد ربه حتى دخل دار بشر بن معروف أو قال : دار البحتري وأنا معه . اهـ

قلت : الشاهد من هذه الحكاية هو أنهم كانوا يعتبرون حديث الراوي بعرض رواياته على أحاديث الثقات فإن وافقهم أو غلبت عليه موافقتهم وثقوه وإلا ضعفوه .

* ويعرف ضبطه أيضًا بنص أهل الشأن من رجال الجرح والتعديل من معاصريه أو من بعدهم على ضبطه وإتقانه .

* وكذلك شهرته بين أهل الشأن بذلك أيضًا .

الشرط الرابع من شروط الصحيح : سلامته من الشذوذ ، والشذوذ مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه وسيأتي مزيد بحث عند قول الناظم :

وما يخالف ثقة الملا فالشاذ ...

الشرط الخامس: سلامته من العلة القادحة، والعلة سبب غامض قادح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه وسيأتي مزيد بحث أيضًا عند قول الناظم:

وما بعلة غموض أو خفا معلل عندهم قد عرفا

المسألة الثانية من المسائل المتعلقة بالصحيح هي أقسام الحديث ومراتبه: الرواة الثقات أعني العدول الضابطين ليسوا في العدالة والضبط على درجة واحدة فلذلك الصحيح الذي يرويه هؤلاء الرواة تتفاوت مراتبه على حسب مراتبهم في العدالة والضبط. ولذلك انقسم الحديث الصحيح إلى قسمين رئيسين صحيح لذاته وصحيح لغيره.

الصحيح لذاته جاءه هذا الوصف من داخله وليس من أمور خارجية وهو الذي تقدم تعريفه في الصحيح.

والآخر صحيح لغيره جاءه هذا الوصف من أسباب خارجة عنه وهو الحسن لذاته تعددت طرقه فصار بمجموعها صحيحًا.

وقد يكون الصحيح لغيره مفرداته ضعيفة وضعفها خفيف ولكنها تكاثرت طرقها كثرة ينقدح في ذهن الناقد تصحيح هذا الحديث.

وهناك تقسيم آخر للصحيح قسمه الإمام النووي - رحمه الله - وهو سبعة أقسام:

الأول: صحيح رواه البخاري ومسلم.

الثاني: صحيح انفرد به البخاري.

الثالث: صحيح انفرد به مسلم.

الرابع: صحيح على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه.

الخامس: صحيح على شرط البخاري ولم يخرّجه.

السادس: صحيح على شرط مسلم ولم يخرّجه.

السابع: صحيح وليس على شرط واحد منهما.

وهذا الترتيب بحسب القوة والصحة بمعنى أن الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم أقوى من الذي انفرد به مسلم وهكذا إلى نهاية هذا الترتيب وهذا من حيث الجملة ولا يمنع من وجوده بعض الأفراد في الدرجة الدنيا أقوى من بعض الأفراد في الدرجة المتقدمة فقد يوجد حديث انفرد به مسلم أقوى من حديث عند البخاري وهكذا.

المسألة الثالثة: ما معنى قول بعض العلماء حديث صحيح على شرطهما وما معنى شرطهما؟ أو شرط البخاري أو شرط مسلم؟

لم يصرح البخاري ولا مسلم بشرطهما إنما فُهم هذا من صنيعهما فحديث على شرطهما أي أن هذا الحديث مروي برجال أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما بنفس السياق والنسق ولو في موضع واحد وينضاف إلى ذلك تحقق بقية الشروط المشترط وجودها في الصحيح.

في هذه المسألة يصح أن تقول صحيح على شرطهما أما إذا ورد الحديث بإسناد من أسانيد... بما المتكلم فيها فيقال حينئذ على شرطهما ولا يطلق عليه الصحة فهناك فرق بين صحيح على شرطهما وبين على شرطهما وكذلك إذا وُصِفَ الحديث أنه على شرط البخاري أو على شرط مسلم.

المسألة الرابعة: قول بعض العلماء على حديث إسناده صحيح أو رجاله ثقات. لا يعني هذا صحة الحديث مطلقًا لأن صحة الحديث متوقفة على سلامة الإسناد والمتن من الشذوذ والعلة وهذا لم تذكر فيه سلامة المتن من الشذوذ والعلة

فقد يصح الإسناد ولا يصح المتن لعلة فيه أو شذوذ ولكن إذا أطلق هذا القول أحد العلماء النقاد الذين يتكلمون في علل الحدبث يؤخذ منه الحكم بالصحة لأن الأصل عدم العلة ولو وجدت لبينها وكذلك قول بعضهم في حديث رجاله ثقات لا يؤخذ منه صحة الإسناد فضلاً عن صحة المتن لأنه لم يتحقق فيه من شروط الصحة إلا العدالة والضبط فبقى الإتصال وانتفاء الشذوذ والعلة .

وكذلك قولهم في حديث رجاله رجال الصحيح هذا القول لا يدل على تحقق شرط واحد من شروط الصحة لأن من رجال الصحيح من هو ضعيف : فترتيب هذه العبارات على حسب القوة كالتالي : إسناده صحيح ثم رجاله ثقات ثم رجاله رجال الصحيح .

المسألة الخامسة: قول بعض العلماء أصح شيء في هذا الباب حديث فلان مثلاً . ليس دليلاً على صحة هذا الحديث لأن الباب قد يكون مليئًا بالأحاديث الموضوعة الواهية ويكون هذا أقلها ضعفًا . فيطلق هذا القول فالمسألة إذًا نسبية .

المسألة السادسة: أصح الأسانيد ورد عن أحمد وإسحاق أن أصحها «الزهري عن سالم عن أبيه» ، وعن ابن المديني والفلاس «ابن سيرين عن عبيدة عن عليّ» ، وعن ابن معين«الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود» ، وعن البخاري «مالك عن نافع عن ابن عمر» ، وزاد بعضهم الشافعي عن مالك إذ هو أجل من روى عنه والصحيح في هذه المسألة أن لا يطلق القول بصحة إسناد ما بل يقيد ذلك بالصحابي أو البلد . فيقال أصح الأسانيد عن أبي بكر مثلاً «إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي خازم عن أبي بكر» أو أصح الأسانيد عن عمر «الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر» أو أصح الأسانيد عن عائشة «هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة» أو أصح أسانيد الكوفيين مثلاً الأعمش بن إبراهيم عن علقمة أو الحجازيين «مالك عن نافع عن ابن عمر» هكذا . .

والفائدة من معرفة أصح الأسانيد هي أرجحيتها على ما لم يطلق عليه هذا الوصف[١].

المسألة السابعة: مظنة وجود الصحيح خارج الصحيحين:

قال الإمام البخاري - رحمه الله -: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ماصح وتركت من الصحاح مخافة الطول.

وقال مسلم - رحمه الله -: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا إنما وضعت ما أجمعوا عليه»[٢] وكذلك تجد في «جامع الترمذي» أحاديث سأل عنها الإمامَ البخاريَّ فصححها وليست هي موجودة عنده في صحيحه فبناءً على ما تقدم فإنه يوجد أحاديث صحيحة كثيرة عند غيرهما من المصنفين مثل بقية الكتب الستة وهي: (سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وفي مسند الإمام أحمد وكذلك الكتب التي التزم أصحابها الصحة ولم يوفوا بهذا مثل صحيح ابن خزيمة وابن حبان وهما خير من مستدرك الحاكم وأنظف أسانيد ومتون وكصحيح أبي عوانة وأبي بكر الإسماعيلي والبرقاني وأبي نعيم والمعاجم والفوائد والأجزاء ... إلخ.

المسألة الثامنة: في معرفة أي الصحيحين أصح قال النووي - رحمه الله -: والبخاري أصحهما وأكثرهما فوائد وقيل مسلم أصح والصواب الأول قال السيوطي: وعليه الجمهور لأنه أشد اتصالاً وأتقن رجالاً وبيان ذلك من وجوه:

أحدها: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربع مائة وبضعة وثلاثون رجلاً المتكلم فيهم بالضعف منهم ثمانون رجلاً والذين انفرد مسلم

(١) نزهة النظر (صـ ٨٥).

(٢) صحيح مسلم (١/ ٣٠٤).

بالإخراج لهم دون البخاري ست مائة وعشرون، المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون ولا شك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلاً أولىٰ من التخريج عمن تكلم فيه إن لم يكن ذلك الكلام قادحًا.

ثانيها: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم وليس لواحد منهم نسخة كثيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كأبي الزبير عن جابر وسهيل عن أبيه وحماد بن سلمة عن ثابت وغير ذلك.

ثالثها: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع علىٰ أحاديثهم وعرف جيدها من غيره بخلاف مسلم فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين عمن بعدهم ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم عنهم.

رابعها: أن البخاري يخرج عن الطبقة الأولىٰ البالغة في الحفظ والإتقان ويخرج عن طبقة تليها في التثبت وطول الملازمة اتصالاً وتعليقًا ومسلم يخرج عن هذه الطبقة أصولاً كما قرره الحازمي.

خامسها: أن مسلمًا يرىٰ أن للمعنعن حكم الإتصال إذا تعاصرا وإن لم يثبت اللقي والبخاري لا يرىٰ ذلك حتىٰ يثبت اللقاء وربما أخرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب إلا ليبين سماع راو من شيخه لكونه أخرج له قبل ذلك معنعنًا.

قلت: وهذا هو الذي اعتبره ابن كثير مفصل النزاع في ترجيح البخاري علىٰ مسلم كما في الباعث صـ ٢٣.

سادسها: أن الأحاديث التي انتقدت عليهما نحو مائتي حديث وعشرة

أحاديث اختص البخاري منها بأقل من ثمانين ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر.

سابعها: قال المصنف يعني النووي في شرح البخاري: من أخص ما يرجح به كتاب البخاري اتفاق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم وأصدق بمعرفة الحديث ودقائقه وقد انتخب علمه ولخص ما ارتضاه في هذا الكتاب وقد قال شيخ الإسلام يعني ابن حجر: اتفق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم في العلوم وأعرف بصناعة الحديث وأن مسلمًا تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه حتى قال الدارقطني لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء (شرح النخبة صـ ٣٦. اهـ تدريب الراوي ١/ ٩١ وما بعدها).

قال الأمير في شرحه للمنظومة: فالبخاري مقدم وهو شيخ مسلم وأشد تحريًا ولبعضهم:

قالوا لمسلم فضل ... قلت البخاري أعلى
قالوا المكرر فيه ... قلت المكرر أحلى

تورية بالسكر المكرر ومن تكلم فيه من رجال مسلم أكثر[1].

وأذكر في هذا المقام (كما جاء في مقدمة سبل السلام ١/ ١٠، وفي مقدمة إرشاد الساري للقسطلاني).

قول القائل:

تشاجر قوم في البخاري ومسلم ... لديَّ وقالوا أي ذَيْنَ تُقَدِّمُ
فقلت: لقد فاق البخاري صحة ... كما فاق في حسن الصناعة مسلم

---

(١) شرح غرامي صحيح (صـ ٦٢).

يعني من حيث جمع الطرق في موضع أو فصل الألفاظ وصيغ التحمل والأداء.

المسألة التاسعة: مثال للحديث المستجمع لشروط الصحة الخمسة: قال الإمام البخاري[١] - رحمه الله - في كتاب الإيمان: باب إطعام الطعام من الإسلام حدثنا عمرو بن خالد قال حدثنا الليث عن يزيد عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما -: أن رجلاً سأل النبي ﷺ أي الإسلام خير قال: «**تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف**».

هذا الحديث قد توفرت فيه الشروط الخمسة فرجاله جميعًا ثقات أي عدول ضابطون فشيخ البخاري عمرو بن خالد بن فروخ أبو الحسن الحراني نزيل مصر ثقة وشيخ شيخه الليث بن سعد بن عبد الرحمن أبو الحارث المصري ثقة ثبت إمام مشهور روىٰ له الجماعة أما يزيد بن أبي حبيب المصري أبو رجاء واسم أبيه سويد ثقة فقيه وكان يرسل روىٰ له الجماعة.

أما أبو الخير اسمه مرثد بن عبد الله اليَزَني المصري ثقة فقيه روىٰ له الجماعة وعبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي - رضي الله عنهما - وقد سمع كل راوٍ منهم من شيخه مباشرة كما في تراجمهم وليس في الإسناد شذوذ ولا علة وكذا المتن.

قال الناظم - رحمه الله -:

٥ - وَالْحَسَنُ الـمَعْرُوفُ طُرقًا وَغَدَتْ   رِجَـالُـه لا كـالصَّحـيـحِ اشْتَهَـرتْ

الحديث الحسن ينقسم إلىٰ قسمين حسن لذاته وحسن لغيره وهو في الاحتجاج به كالصحيح عند الجمهور قال ابن كثير[٢] - رحمه الله -: وقد اختلفت

---

(١) باب ٦ حديث رقم ١٢.

(٢) اختصار علوم الحديث مع الباعث (صـ ٣٥).

أقوال العلماء في تعريفه وحده لأنه متوسط بين الصحيح والضعيف . اهـ

ولا نحب الإطالة بنقل أقوالهم وانتقاداتهم ونكتفي بما نراه جامعًا مانعًا من التعريفات ألا وهو تعريف الحافظ ابن حجر - رحمه الله - فقال : (وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته ثم قال : فإن خف الضبط فالحسن لذاته[1] .

قلت : فعلى هذا يكون تعريف الحسن لذاته كالآتي :

هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل عدل خفيف الضبط عن مثله أو عمن فوقه إلى منتهاه ولا يكون شاذًا ولا معللاً أما الحديث الحسن لغيره فهو الضعيف إذا تعددت طرقه .

اعلم أن ضعف الحديث على قسمين :

١ - قسم يزول ضعفه بتعدد الطرق .

٢ - قسم لا يزول عنه الضعف وإن كثرت طرقه .

قال ابن الصلاح : ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه بل ذلك يتفاوت فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئًا من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر ، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متَّهمًا بالكذب أو كون الحديث شاذًّا وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث

(١) شرح النخبة (صـ ٣٠ ، ٤٢) .

فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة والله أعلم[١].

وقال النووي - رحمه الله -: إذا رُوِيَ الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر فصار حسنًا وكذا إذا كان ضعفها لإرسال (زاد السيوطي وتدليس أو جهالة كما زاده شيخ الإسلام) زال بمجيئه من وجه آخر (قال السيوطي: وكان دون الحسن لذاته) وأما الضعف لفسق الراوي (زاد السيوطي أو كذبه) فلا يؤثر فيه موافقة غيره (قال السيوطي: إذا كان الآخر مثله) لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر نعم يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكرًا أو لا أصل له وصرح شيخ الإسلام قال: بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور السيئ الحفظ بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن. اهـ[٢].

ونقل السخاوي عن البيهقي القول بتقوية الحديث بكثرة طرقه ثم قال: وصرح (يعني أبا الحسن بن القطان) بأن الضعيف الذي ضعفه ناشئ عن سوء حفظه إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن[٣].

قال الشيخ الألباني - رحمه الله - في كتاب تحريم آلات الطرب صـ (٧٠ : ٧٤) ردًا على المضعفين للأحاديث وإن كثرت طرقها فقال - رحمه الله -: والمقصود أن على أمثال هؤلاء أن لا يركبوا رءوسهم فيضعفوا نوعًا من أنواع الحديث وهو المعروف عند العلماء بالحديث الحسن أو الصحيح لغيره كمثل هذا الحديث السادس وغيره (يعني حديث: «**يكون في أمتي قذف ومسخ وخسف**»، قيل: يا رسول الله ومتى

(١) المقدمة مع التقييد (صـ ٣٧).

(٢) التقريب مع التدريب (١/ ١٧٦ - ١٧٧)، انظر ألفية العراقي (صـ ٣٨).

(٣) فتح المغيث (١/ ٧١).

ذاك؟ قال: «إذا ظهرت المعازف وكثرت القيان وشربت الخمور») فإن من أحوالهم وقواعدهم تقوية الحديث الضعيف بكثرة الطرق اقتباسًا منهم من مثل قوله تعالى في شهادة امرأة: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وتطبيق هذه القاعدة لا يستطيع النهوض بها إلا القليل من المشتغلين بهذا العلم الشريف فضلاً عن غيره لأنه يتطلب معرفة واسعة بالأحاديث وطرقها وألفاظها ومواضع الاستشهاد منها ولا يساعد على ذلك في كثير من الأحيان الاستعانة بفهارس أطراف الحديث وإنما هو العلم القائم في نفس المتمرس بها زمنًا طويلاً وأحسن من تكلم على هذه القاعدة ودعمها بما آتاه الله تعالى من علم إنما هو شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٥ : ٢٦) فقال كما في كتاب الرد المفحم - يسر الله لي تبيضه ونشره -: والضعيف عندهم نوعان: ضعيف لا يمتنع العمل به وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي وضعيف ضعفًا يوجب تركه وهو الواهي، وقد يكون الرجل عندهم ضعيفًا لكثرة الغلط في حديثه ويكون الغالب عليه الصحة (فيروون حديثه) لأجل الاعتبار به والاعتضاد به فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضًا حتى قد يحصل العلم بها ولو كان الناقلون فجارًا فساقًا فكيف إذا كانوا علماء عدولاً ولكن كثر في حديثهم الغلط وهذا مثل عبد الله بن لهيعة فإنه من كبار علماء المسلمين وكان قاضيًا في مصر كثير الحديث لكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه فوقع في حديثه غلط كثير مع أن الغالب على حديثه الصحة.

قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به مثل ابن لهيعة.

ولقد أبان ابن تيمية - رحمه اللَّه - في كلمة أخرى عن السبب في تقوية الحديث الضعيف بالطرق والشرط في ذلك ووجوب التمسك بهذه القاعدة فقال في الفتاوى (١٣/ ٣٤٧):

والمراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصدًا أو كان الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعًا فإن النقل إما أن يكون صدقًا مطابقًا للخبر وإما أن يكون كذبًا تعمد صاحبه الكذب أو أخطأ فيه فمتى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صدقًا بلا ريب وإذا كان الحديث جاء من جهتين أو جهات (قلت: كحديثنا هذا) وقد علم أن المخبرين لم يتواطئا على اختلافه وعلم أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقًا بلا قصد علم أنه صحيح مثل شخص يحدث عن واقعة جرت ويذكر تفاصيل ما فيها من الأقوال والأفعال ويأتي شخص قد علم أنه لم يواطئ الأول فيذكر ما ذكره الأول من تفاصيل الأقوال والأفعال فيعلم قطعًا أن تلك الواقعة حق في الجملة فإنه لو كان كل منهما كذبها عمدًا أو خطأ لم يتفق في العادة أن يأتي كل منهما بتلك التفاصيل التي تمنع العادة اتفاق الاثنين عليها بلا مواطأة من أحدهما لصاحبه، (قال): وبهذه الطريقة يعلم صدق عامة ما تتعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات وإن لم يكن أحدهما كافيًا إما لإرساله وإما لضعف ناقله، (قال): وهذا الأصل ينبغي أن يعرف فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم وغير ذلك ولهذا إذا روي الحديث الذي يأتي فيه ذلك عن النبي ﷺ من وجهين مع العلم بأن أحدهما لم يأخذه عن الآخر جزم بأنه حق لا سيما إذا علم أن نقلته ليسوا ممن يتعمد الكذب وإنما يخاف على أحدهما النسيان والغلط».

وذكر نحو هذا المقطع الأخير من كلامه - رحمه الله - الحافظ العلائي في جامع التحصيل صـ ٣٨ وزاد فإنه يرتقي بمجموعهما إلى درجة الحسن لأنه يزول عنه حينئذ ما يخاف من سوء حفظ الرواة ويعتضد كل منهما بالآخر ونحوه في مقدمة ابن الصلاح ومختصرها لابن كثير.

ثم قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى - (صـ ٣٢٥): وفي مثل هذا [illegible] رواية

المجهول والسيئ الحفظ وبالحديث المرسل ونحو ذلك ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث ويقولون إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره.

ثم ذكر قول أحمد المتقدم «قد أكتب حديث الرجل لأعتبره».

قلت: ومما سبق يتبين لطالب العلم فائدة من فوائد رواية الحفاظ المتقدمين الأحاديث بالأسانيد وفيها ما إسناده ضعيف ثم سجلوها مع ذلك في كتبهم وهي أنها مرجع أساسي للاعتبار وتتبع المتابعات والشواهد المقوية لبعضها على أنه قد يستفاد من بعضها فوائد أخرى تربوية وتوجيهية صحيحة المعنى وإن كان ذلك لا يسوغ لأحد أن يجزم بنسبته إلى النبي ﷺ كما هو معروف لدى أهل العلم خلافًا لبعض أهل الأهواء قديمًا وحديثًا كما تقدم بيانه في الرد على الشيخ الغزالي في مقدمة هذه الرسالة.

ولذلك قال الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (١ / ٥٨): «والحديث الضعيف لا يرفع (أي لا يهمل) وإن لم يتحجج به ورب حديث ضعيف الإسناد صحيح المعنى».

والخلاصة: أن الحديث الضعيف سندًا قد يكون صحيحًا معنًى لموافقة معناه لنصوص الشريعة مثل حديث: «**طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس**»، ونحوه كثير ولكن ذلك مما لا يجوز نسبته إلى النبي ﷺ وقد يكون صحيح المعنى والمبنى معًا لشواهده المقوية له كهذا الحديث السادس وبعض ما قبله فليكن هذا منك على ذكر ولا يصدنك عن شقشقة الجاهلين وشغب المشاغبين فإننا في زمان كثير فيه كُتَّابه قليل فيه علماؤه وإلى الله المشتكى ولا حول ولا قوة إلا بالله. انتهى كلام الألباني - رحمه الله -.

مسائل تتعلق بالحسن:

الأولى: أين يوجد الحديث الحسن؟

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: كتاب أبي عيسى الترمذي - رحمه الله - أصل في معرفة الحديث الحسن وهو الذي نوّه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه ثم قال: ومن مظانِّه (أي الحسن) سنن أبي داود السجستاني - رحمه الله - روينا عنه أنه قال: ذكرت فيه (يعني كتابه السنن) الصحيح وما يشبهه ويقاربه[١] ومن مظانِّه أيضًا سنن الدارقطني فإنه نص على كثير منه قال ابن الصلاح[٢]: قلت: ويوجد أيضًا الحديث الحسن في باقي السنن الأربعة وسنن الدارمي ومسند أحمد وغيرها من كتب السنة.

الثانية: في قول الترمذي حديث حسن صحيح.

قال ابن الصلاح: في هذا إشكال لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي القصور وإثباته، وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد فإذا رُوِيَ الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح استقام أن يقال فيه إنه حسن صحيح أي أنه حسنٌ بالنسبة إلى إسنادٍ، صحيحٌ بالنسبة إلى إسنادٍ آخر على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي وهو ما تميل إلى النفس ولا يأباه القلب دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده فاعلم ذلك، والله أعلم[٣].

قلت: قد أيد الأول الحافظ أما بإرادته المعنى اللغوي فمنتقد وقد وجه الحافظ

---

(١) المقدمة مع التقييد (ص ٣٨).

(٢) تدريب الراوي (١/ ١٦٩).

(٣) المقدمة مع التقييد (ص ٤٤).

هذا فقال :

١ - إن كان للحديث إسناد فأكثر فالمعنى حسن باعتبار إسناد ، صحيح باعتبار آخر ، وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان فردًا لأن كثرة الطرق تقوي .

قلت : وهذا هو كلام ابن الصلاح الأول ثم قال الحافظ :

٢ - وإن كان له إسناد واحد فالتردد حاصل من المجتهد في حال ناقله هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها وكأنه قال حسن عند قوم صحيح عند قوم وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد لأنه حقه أن يقول حسن أو صحيح وعلى هذا ما قيل فيه ذلك دون ما قيل فيه صحيح لأن الجزم أقوى من التردد[١] .

الثالثة : قال السيوطي في التدريب[٢] :

من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في المقبول : الجيد والقوي والصالح والمعروف والمحفوظ والمجود والثابت فأما الجيد فقال شيخ الإسلام في الكلام على أصح الأسانيد لما حكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل أن أصحها الزهري عن سالم عن أبيه عبارة أحمد أجود الأسانيد كذا أخرجه الحاكم قال : هذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح .

ولذا قال البلقيني بعد أن نقل ذلك : من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة وفي جامع الترمذي في الطب هذا حديث جيد حسن ، وكذا قال غيره لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم إلا أن الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح

---

(١) شرح النخبة (صـ ٤٣ : ٤٤)، التدريب (١/ ١٦٤)، تيسير المصطلح (صـ ٤٨) .
(٢) التدريب (١/ ١٧٧) .

فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح وكذا «القوي» أما «الصالح» فإنه شامل للصحيح والحسن لصلاحيتهما للاحتجاج ويستعمل أيضًا في ضعيف يصلح للاعتبار أما «المعروف»: فهو مقابل المنكر، و«المحفوظ» مقابل الشاذّ والمجود والثابت يشملان أيضًا الصحيح، قال: ومن ألفاظهم أيضًا المشبه وهو يطلق على الحسن وما يقاربه فهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصحيح.

قال أبو حاتم: أخرج عمرو بن حصين أول شيء أحاديث مشبهة حسانًا ثم أخرج بعد أحاديث موضوعة فأفسد علينا ما كتبنا. اهـ

الرابعة: مثال للحديث الحسن لذاته:

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - (كما في شفاء العي رقم ٦٤)[1] الجزء الأول:

أخبرنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**إنما أنا لكم مثل الوالد فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا بول وليستنج بثلاثة أحجار**»، ونهى عن الروث والرمة وأن يستنجي الرجل بيمينه.

والحديث رواه أبو داود (رقم٨)، والنسائي (١/ ٣٨)، والدرامي (١/ ١٧٢)، وابن خزيمة (رقم ٨٠)، وأحمد (٢٤٢)، كلهم من طريق ابن عجلان به وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات عدول ضابطون في الدرجة العليا من الضبط عدا محمد بن عجلان فإن ضبطه ليس في الدرجة العليا بل في الدرجة المتوسطة لذلك قال الحافظ ابن حجر في ترجمته من «التقريب»: (صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة) لكن أحاديثه التي اختلطت عليه هي التي رواها من طريق المقبري وهذا الحديث ليس من روايته عن المقبري فهو حسن الحديث، والله أعلم.

(١) بتخريج وتحقيق مسند الشافعي لأبي عمير.

مثال للحديث الحسن لغيره:

قال الإمام الشافعي (كما في شفاء العي رقم ٤٢١) الجزء الأول :

أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال : قلت لعطاء أكان النبي ﷺ يقوم على عصا؟ قال : نعم كما يعتمد عيها اعتماداً .

وهذا إسناد مرسل حسن وله شواهد فقد روى أبو داود رقم (١٠٩٦) من حديث الحكم بن حزن فذكره وفيه . . . فأقمنا بها أيامًا شهدنا فيها الجمعة مع رسول الله ﷺ فقام متوكئًا على عصا أو قوس فحمد الله . . الحديث .

وكذا أخرجه البيهقي (٣/ ٢٠٦)، وابن خزيمة (رقم ١٤٥٢)، وفي إسناده شهاب بن خراش قال الحافظ (صدوق يخطئ)، وروى ابن سعد في الطبقات (١/ ٣٧٧) بسند فيه ابن لهيعة وهو سيئ الحفظ عن أبي الزبير أن النبي ﷺ كان يخطب بمخصرة في يده، وروى البيهقي (٣/ ٢٠٦) عن سعد القرظ أن رسول الله ﷺ كان إذا خطب في الحرب خطب على قوس وإذا خطب في الجمعة خطب على عصا، وفي سنده عبد الرحمن بن سعد بن عمار وهو ضعيف كما في التقريب وهذه الأسانيد مفرادتها ضعيفة كما تقدم لكن بمجموعها تتقوى ويصير الحديث حسنًا لغيره، والله أعلم .

قال الناظم - رحمه الله -:

٦ - *وكُلُّ مَا عَن رُتْبَةِ الْحسن قصُر*   *فـهـو الضعيف وهـو أقسامٌ كَثُر*

في هذا البيت يُعِّرف الناظمُ الحديثَ الضعيفَ بأنه الحديث الذي لم يبلغ درجة الحديث الحسن فإذا لم يبلغ درجة الحسن فمن باب أولى لم يبلغ درجة الصحيح أو هو الحديث الذي تخلف عنه شرط أو أكثر من شروط الحديث المقبول .

وللحديث المقبول شروط خمسة منها ما يتعلق باتصال السند ومنها ما يتعلق بعدالة وضبط الرواة فإذا لم يتحقق الاتصال في أي موضع من مواضع السند كان الحديث ضعيفًا وله اسم خاص به وهذه الأسباب التي تطعن في الاتصال أو في العدالة أو في الضبط للرواة تنقسم إلىٰ قسمين :

الأول : قسم يضعف معه الحديث ضعفًا شديدًا أي لا يصلح أن يعتضد ويتقوىٰ بغيره ويتقوىٰ به .

والثاني : قسم يضعف معه الحديث ضعفاً خفيفاً أىٰ يصلح أن يعتضد ويتقوىٰ بغيره وقد تقدم شيء من هذا في الحسن .

مسألة : (حكم العمل بالحديث الضعيف) :

للعلماء في هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

الأول : لا يعمل به مطلقًا لا في الأحكام ولا في الفضائل حكاه ابن سيد الناس في (عيون الأثر) عن يحيىٰ بن معين ونسبه في «فتح المغيث» لأبي بكر بن العربي والظاهر أنه مذهب البخاري ومسلم وابن حزم .

الثاني : أنه يعمل به مطلقًا وعزا ذلك إلىٰ أحمد وأبي داودَ السيوطيُّ وقال : إنهما يريان ذلك أقوىٰ من رأي الرجال (نقله عن ابن منده) .

قلت : يقصد أحمد بالضعيف . الحسن في عرف المتأخرين كما سيأتي .

الثالث : يعمل به في فضائل الأعمال وذلك بشروط ثلاثة ذكرها السيوطي عن ابن حجر وهي :

(أ) أن يكون الضعف غير شديد فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه .

(ب) أن يندرج تحت أصل معمول به .

(جـ) ألا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط[1] .

قلت : قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : لا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يُروى (قلت : يُروى ولم يقل يعمل لأن هذا لفظ أحمد كما في الكفاية صـ ٢١٣) في فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقًا ولم يقل أحد من الأئمة إنه يجوز أن يُجعل الشيء واجبًا أو مستحبًا بحديث ضعيف ومن قال هذا فقد خالف الإجماع .

ثم قال : ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه ولكن كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين ، صحيح وضعيف والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به وإلى ضعيف حسن ، كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المال وإلى ضعف خفيف لا يمنع من ذلك وأول من عرف أنه قسم الحديث إلى ثلاثة أقسام ، صحيح وحسن وضعيف هو أبو عيسى الترمذي في جامعه والحسن عنده : ما تعددت طرقه ولم يكن في رواته متهم وليس بشاذ فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفًا ويحتج به ولهذا مثل أحمد بالضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب وحديث إبراهيم الهجري ونحوهما (مجموع الفتاوي ١/ ٢٥٠ ـ ٢٥٢) .

---

(١) تدريب الراوي (١/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩) .

مسألة: حكم رواية الحديث الضعيف:

ليس في زماننا رواية أي لا تقول حدثني فلان عن فلان عن النبي ﷺ بكذا أما في زماننا بقيت الحكاية يعني الذكر والتحدث بالحديث وحكم ذلك أنه يجوز لك أن تتحدث به مقرونًا ببيان حاله أي إذا أردت أن تذكر حديثًا ضعيفًا تقول ورد في الحديث الضعيف أو روىٰ في حديث ضعيف أن النبي ﷺ قال: كذا وتذكر الحديث ولا يجوز أن تقول: رُوي وتسكت وبعد ذلك تقول أن ذمتي قد برئت لأني ذكرت الحديث بصيغة التمريض لأن الناس لا يعرفون صيغة التمريض أو الجزم ولكنهم يعرفون أن تقول لهم هذا حديث ضعيف ولكن ذكرته علىٰ سبيل الحكاية أو ذكرته علىٰ سبيل التحذير منه ومن تداوله إن كان ضعفه شديدًا أو منكرًا أو غير ذلك من الأسباب التي هي شديدة الضعف يعني لا يجوز لأحد أن يصعد المنبر أو يلقي درسًا أو محاضرة ويقول روي عن النبي ﷺ أنه أرسل معاذًا إلىٰ اليمن فقال له: «**بم تقضي؟**»، قال: بكتاب الله، قال: «**فإن لم تجد؟**»، قال: فبسنة رسول الله، قال: «**فإن لم تجد؟**»، قال: أجتهد رأيي ولا آلو» يا من تعرف أن هذا الحديث ضعيف فقل الحديث ضعيف إذ كيف تذكره وتعزوه إلىٰ رسول الله ﷺ؟ وتقول أنا صدَّرته بروي ولم أقل قال رسول الله ﷺ جزمًا فنقول هذا تدليس لأن الغالب . . . . أو عامة الناس لا يميزون بين قال رسول الله ﷺ وبين روي عن رسول الله ﷺ بل يجب أن تقول إن هذا حديث ضعيف للتحذير منه وإذا كان لا يعلم أن هذا الحديث ضعيف أو صحيح فلا يتحدث به لأنه لا يجوز له أن ينسب حديثًا للنبي ﷺ وهو غير عارف أنه ثابت عن رسول الله ﷺ لأننا كما ذكرنا من قبل حديث النبي ﷺ: «**من قال عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار**»، «**ومن حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**» وقد قلنا أن معنىٰ الكذب عند العرب هو الإخبار علىٰ غير الحقيقة بمعنىٰ عندما تقول قال رسول الله ﷺ والحقيقة أن الرسول ﷺ لم يقل فأنت قد دخلت في عداد الكاذبين علىٰ رسول الله ﷺ وهذا ذنب عظيم.

مسألة : مظنة الحديث الضعيف ؟ أو أين يوجد الحديث الضعيف ؟

بداية ليس لأحد أن يقول في اللؤلؤ والمرجان أحاديث ضعيفة أو في صحيح البخاري ومسلم أحاديث ضعيفة ولا ينبغي أول ما نبحث عن حديث ضعيف نبحث عنه في سنن أبي داود ابتداءً .

الحديث الضعيف يوجد في نوعين من الكتب :

١ - كتب صنفت في تراجم الرواة الضعفاء ، مثلاً محمد بن السائب الكلبي ترجمته قال فيه فلان كذا وكذا وكان يفعل كذا وكذا ومن بلاياه يقول حدثنا فلان عن فلان من طريق الكلبي : أن رسول الله ﷺ قال كذا وكذا ويذكر الأحاديث البلايا والضعاف والموضوعات التي رواها هذا الراوي هذه الكتب مثل «الكامل» في الضعفاء والمتروكين لابن عدي والضعفاء الكبير للعقيلي وغيرهما

٢ - كتب خصصت لجمع الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة مثل كتب العلل عمومًا كعلل ابن أبي حاتم وعلل الدارقطني وكتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد والموضوعات لابن الجوزي والعلل المتناهية لابن الجوزي وفي عصرنا يعتبر من أفضلها وأوعبها كتاب سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة لمحدث العصر الإمام الألباني - رحمه الله - لأنه - رحمه الله - يجمع طرق الحديث ويعطيك الحكم النهائي وعندما يحكم على حديث بالضعف قل من يتعقبه لأنه طالت يده من الكتب والمخطوطات ما لم نسمع عنها وكذا كتابه «ضعيف الجامع »وقسيمه صحيح الجامع وهما في الأصل كتاب للحافظ السيوطي يسمى الجامع الصغير وزيادته وهناك كتب أخرى كثيرة لمعاصرين آخرين جمعوا فيها الأحاديث الضعيفة والموضوعة[1] .

(١) ومنها كتابنا (تحفة المحبين ببيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة المشهورة على السنة المتحدثين) .

مسألة: قول بعض العلماء على حديث ما إسناده ضعيف:

لو رأيت في كتاب هذا القول لا يؤخذ منه ضعف الحديث لأنه قد يضعف الإسناد هذا ويوجد إسناد آخر صحيح يصح به المتن وهذا أكثر ما يوجد في كتب العلل. عندما يقرأ أحد في كتاب العلل لابن أبي حاتم ويجد أنه سأل أباه وأبا زرعة الرازي عن حديث بإسناده يقول: هذا إسناد باطل، هذا إسناد موضوع على مالك لا تقل بعموم هذا القول وتحكم على الحديث بأنه منكر أو باطل أو موضوع أو غير ذلك من الأوصاف لكن هذا القول يقصد به الإسناد الذي سئل عنه بعينه أو الإسناد الذي بين يديه أما الحكم النهائي نأخذه إذا قال هذا حديث ضعيف، أو هذا حديث صحيح.

تنبيه:

إذا قال هذا القول أحد الحفاظ النقاد الذين يهتمون بجمع الطرق للحديث فنأخذ من هذا القول ضعف المتن كما هو حال الدارقطني - رحمه الله - في كتابه العلل، أما إذا قاله أحد الحفاظ المتأخرين أمثال الذهبي وابن حجر والبيهقي لا نأخذ منه الحكم بأن الحديث ضعيف بالكلية لماذا؟ لأنه قد يصح له إسناد آخر وقد يتابع هذا الإسناد الضعيف بإسناد ثانٍ وثالث كل منها فيها نوع ضعف ولكنه ضعف بمجموعها يتقوى الحديث ويكون حسنًا لغيره أو ثابتًا في أي درجة من درجات الثبوت وقد يصل الحديث إلى درجة الصحيح وهو الصحيح لغيره لأنه كما ذكرنا ضعيف ضعفًا خفيفًا وآخر مثله يقوي أحدهما الآخر فصار حسنًا لغيره أربعة طرق أو خمسة قد ينقدح في قلب الناقد قوة هذا الحديث فيحكم عليه بالصحة وهذا الوصف جاءه بسبب الغير فيقال صحيح لغيره.

مسألة : قول بعض العلماء هذا حديث مضعف :

المضعف من الحديث غير الضعيف ، المضعف هو الذي اختلفت فيه آراء العلماء أما الضعيف فهو المجمع على ضعفه أي أن المضعف هو الذي اختلفت فيه أقوال العلماء بين مصححين ومضعفين فإذا تساوت الكفتان أو رجحت كفة التضعيف ، كل هذا يسمى مضعفًا كما قال السخاوي - رحمه الله - في فتح المغيث (١/ ١٠٠ - ١٠١) : تساوت الكفتان أي كفة القائلين بالتصحيح وكفة القائلين بالتضعيف ولكن لا تلزم غيرك بالصحة إذا كنت من المصححين ولا تلزم غيرك بالتضعيف إذا كنت من المضعفين ولذلك وجد في صحيح البخاري حديث مضعف ، وعندما أقول لك هل في صحيح البخاري حديث مضعف؟ لا تستنكر المسألة لأن صحيح البخاري الجمهور على أن كل الأحاديث صحيحة ، وبعض الناس خالف في بعض الأحاديث فضعفها ، هذه المخالفة جعلتنا نقول هذه الأحاديث مضعفة ، قال القسطلاني : والمضعف ما لم يجمع على ضعفه بل في متنه أو سنده تضعيف لبعضهم وتقوية للبعض الآخر وهو أعلى من الضعيف وفي البخاري منه (إرشاد الساري ١/ ١٤) لكن ينبغي التنبيه على أنه لا يأتي أحد في هذا الزمان ويضعف حديثًا في البخاري لم يسبقه إلى ذلك أحد من أهل العلم ، فهذا سلوك لسبيل غير سبيل المؤمنين .

مسألة : أضعف الأسانيد ، فائدة معرفتها ترجيح بعض الأسانيد على بعض ، وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح (النكت على ابن الصلاح صـ ١٧١) :

- قال الحاكم:

- أوهى أسانيد الصديق - رضي اللّه عنه - : صدقة الدقيقي عن فرقد السبخي عن مرة الطيب عن أبي بكر - رضي الله عنه - .

- **أوهى أسانيد العمريين**: محمد بن القاسم بن عبد الله بن عمر عن حفص بن عاصم بن عمر عن أبيه عن جده فإن محمداً والقاسم وعبد الله لا يحتج بهم .

- **وأوهى أسانيد أهل البيت**: عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن علي - رضي الله عنه - .

- **وأوهى أسانيد أبي هريرة - رضي اللّه عنه -**: السري بن إسماعيل عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه عن أبي هريرة .

- **وأوهى أسانيد عائشة - رضي اللّه عنها -**: الحارث بن شبل عن أم النعمان عن عائشة - رضي الله عنها - .

- **وأوهى أسانيد ابن مسعود - رضي اللّه عنه -**: شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد عن ابن مسعود - رضي الله عنه - .

- **وأوهى أسانيد أنس بن مالك - رضي اللّه عنه -**: داود بن المحبر بن قحذم عن أبان عن أنس - رضي الله عنه - .

- **وأوهى أسانيد المكيين**: عبد الله بن ميمون القداح عن شهاب بن خراش عن إبراهيم بن يزيد الخوزي عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - .

- **وأوهى أسانيد اليمانيين**: حفص بن عمر العدني عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - .

- **وأوهى أسانيد المصريين**: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد عن أبيه عن جده عن قرة بن عبد الرحمن عن شيوخه .

- **وأوهى أسانيد الشاميين**: محمد بن سعيد المصلوب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن زيد عن القاسم عن أبي أمامة .

- **وأوهى أسانيد الخراسانيين**: عبد الله بن عبد الرحمن بن مليحة وإبراهيم عن نهشل بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس - رضي الله عنهما -.

قال الحافظ ابن حجر (النكت صـ ١٧٤): ووراء هذه التراجم نسخ كثيرة موضوعة هي أولى بإطلاق - أوهى الأسانيد: كنسخ أبي هدبة إبراهيم بن هدبة ونعيم بن سالم بن قنبر ودينار أبي مكيس وسمعان وغير هؤلاء من الشيوخ المتهمين بالوضع كلهم عن أنس - رضي الله عنه -.

ونسخة يرويها بقية عن مبشر بن عبيد عن حجاج بن أرطأة عن الشيوخ ومبشر متهم بالكذب والوضع.

ونسخة رواها إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي عن أبيه عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - وإبراهيم متهم بالوضع وأبوه متروك الحديث.

ونسخة رواها أبو سعيد أبان بن جعفر البصري أوردها كلها من حديث أبي حنيفة وهي نحو ثلاثمائة حديث ما حدث أبو حنيفة فيها بحديث وفي سردها كثرة. اهـ

مسألة: مثال للحديث الضعيف: قال الطبراني في الكبير (١٠٩٧٧): حدثنا أحمد بن زهير التستري ثنا حماد بن الحسن بن عنبسة الوراق ثنا حجاج بن نصير ثنا محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة عن طاووس عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: **«من مَثَّل بالشِّعْر فليس له عند الله خلاق»**، قال الهيثمي في المجمع (٨/ ١٢١): وفيه حجاج بن نصير وقد ضعفه الجمهور ووثقه ابن حبان وقال: يخطئ وبقية رجاله ثقات. اهـ

قال الحافظ ابن حجر في التقريب: (ضعيف كان يقبل التلقين) فهذا الحديث لم

يستوفِ شروط القبول كلها بل تخلف عنه شرط منها وهو ثقة رجاله، والله أعلم.

قال الناظم - رحمه الله -:

٧ - وما أُضيفَ للنَّبي المرْفُوع   وما لتَابعٍ هُوَ المقْطُوعُ

كان اللائق بالمصنف أن يتبع هذا البيت بالبيت الآتي (رقم ١٥) الذي يقول فيه:

وما أضفته إلى الأصحاب من   قول وفعل فهو موقوف زكن

لأنه في هذين البيتين يتكلم على الحديث من حيث قائله ومن ينسب إليه الحديث فالحديث من هذه الحيثية ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: المرفوع وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة ولا يقطع مطلقه على غير ذلك. ويدخل فيه المتصل والمنقطع والمرسل ونحوها[١].

الثاني: الموقوف وهو ما يروى عن الصحابة - رضي الله عنهم - من أقوالهم وأفعالهم ونحوها فيوقف عليهم، ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ ثم إن منه ما يتصل الإسناد فيه إلى الصحابي فيكون من الموقوف الموصول ومنه ما لا يتصل إسناده فيكون من الموقوف غير الموصول وما ذكرنا من تخصيصه بالصحابي فذلك إذا ذكر الموقوف مطلقًا وقد يستعمل مقيدًا في غير الصحابي فيقال حديث كذا وكذا وقفه فلان على عطاء أو طاووس أو نحو هذا[٢] وبعض الفقهاء يسمى الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر، وأما أهل الحديث فيطلقون الأثر عليهما[٣].

الثالث: المقطوع (وهو غير المنقطع الذي سيأتي) هو ما جاء عن التابعين

(١) التقييد (صـ ٥٠)، تدريب الراوي (١/ ١٨٣)، الاقتراح (صـ ١٧).
(٢) التقييد (صـ ٥٠)
(٣) المنهل الراوي (صـ ٤٨)

موقوفًا عليهم من أقوالهم وأفعالهم[١].

قال الحافظ في شرح النخبة: الثالث المقطوع وهو ما ينتهي إلىٰ التابعي ومن دون التابعي من أتباع التابعين فمن بعدهم مثل ما ينتهي إلىٰ التابعي في تسمية جميع ذلك مقطوعًا وإن شئت قلت: موقوف علىٰ فلان فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع فالمنقطع من مباحث الإسناد والمقطوع من مباحث المتن كما ترىٰ وقد أطلق بعضهم هذا في موضع هذا وبالعكس تجوزًا عن الاصطلاح[٢].

فروع تتعلق بالموقوف والمرفوع:

الأول: قول الصحابي: كنا نفعل كذا أو كذا تقول كذا إن لم يضفه إلىٰ زمان رسول الله ﷺ فهو من قبيل الموقوف وإن أضافه إلىٰ زمان رسول الله ﷺ فالصحيح الذي قطع به أبو عبد الله بن البيع الحافظ وغيره من أهل الحديث وغيرهم أن ذلك من قبيل المرفوع[٣] وكذا قطع به الجمهور من أهل الحديث والأصول[٤].

قلت: الأول وهو الذي لم يضفه إلىٰ زمان النبي ﷺ، أطلق الحاكم والرازي والآمدي أنه مرفوع وقال ابن الصباغ: إنه الظاهر ومثّله بقول عائشة - رضي الله عنها -: «كانت اليد لا تقطع في الشيء التافه»، وحكاه المصنف [النووي] في شرح المهذب عن كثير من الفقهاء وقال: وهو قوي من حيث المعنىٰ وصححه العراقي وشيخ الإسلام يعني ابن حجر، ومن أمثلته ما رواه البخاري عن جابر بن عبد الله قال: «كنا إذا صعدنا كبّرنا وإذا نزلنا سبّحنا»[٥]، وقال ابن الصلاح عن

(١) التقييد (صـ ٥١)

(٢) شرح النخبة (صـ١١٩)، يراجع أيضاً التدريب (١/ ١٩٤)، الاقتراح (صـ١٦)، المنهل الروي (صـ٥٠)

(٣) المقدمة مع التقييد (صـ٥١، ٥٢)، التدريب (١/ ١٨٥)

(٤) المنهل الروي (صـ٤٨)، التدريب (١/ ١٨٥).

(٥) التدريب (١/ ٨٥).

الثاني المضاف: لأن ذلك مشعر بأن رسول الله ﷺ اطلع على ذلك وقررهم عليه لتوفر دواعيهم على سؤالهم عن أمور دينهم وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة، ومن أمثله ذلك قول جابر: «كنا نعزل على عهد الرسول ﷺ» أخرجه الشيخان، وقوله: «كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله ﷺ»، رواه النسائي وابن ماجة [التدريب ١ - ١٨٥/ ١٨٦]

الثاني: قول الصحابي «أمرنا بكذا» أو «نهينا» عن كذا نوع من المرفوع والمسند عند أصحاب الحديث وهو قول أكثر أهل العلم وخالف في ذلك فريق منهم أبو بكر الإسماعيلي، والأول هو الصحيح لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من إليه الأمر والنهي وهو رسول الله ﷺ، وذلك كقول أم عطية: «أمرنا أن نخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور وأمر الحُيَّض أن يعتزلن المصلى» أخرجه الشيخان، وكقول أنس: «أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة» متفق عليه، وكقول أم عطية أيضًا: «نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا» أخرجاه أيضًا[١].

الثالث: قول الصحابي «من السنة كذا» فالأصح أنه مسند مرفوع لأنه الظاهر أنه لا يريد إلا سنة رسول الله ﷺ ومن يجب اتباعه، روى البخاري في صحيحه من حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصته مع الحجاج حين قال له: «إن كنت تريد السنة فهجِّر بالصلاة»، قال ابن شهاب فقلت لسالم: أفعله رسول الله ﷺ؟ فقال: وهل يعنون بذلك إلا سنته، فنقل سالم وهو أحد الفقهاء السبعة بالمدينة وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبي ﷺ[٢]، وكذلك قول أنس - رضي الله عنه -: «من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعًا» أخرجاه، قال أبو قلابة: لو

(١) التدريب (١/ ١٨٨)
(٢) التدريب (١/ ١٨٨ - ١٨٩)

شئت لقلت إن أنسًا رفعه إلى النبي ﷺ أي لو قلت لم أكذب لأن قوله من السنة هذا معناه، وكذلك حديث ابن عباس عند مسلم في الإقعاء بين السجدتين قال إنه «السنة»[١].

الرابع: تفسير الصحابي فيما يتعلق بسبب النزول في حكم المسند كقول جابر: «كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول فأنزل الله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ...﴾ الآية» رواه مسلم، أو نحوه مما لا يمكن أن يؤخذ إلا عن النبي ﷺ ولا مدخل للرأي فيه[٢].

الخامس: الأحاديث التي قيل في أسانيدها عند ذكر الصحابي: يرفع الحديث أو يبلغ به أو ينميه أو رواية هو من قبيل المرفوع وكذا إذا قال الراوي عن التابعي: يرفع الحديث أو يبلغ به فذلك أيضًا مرفوع لكنه مرفوع مرسل، والله أعلم[٣].

من أمثلة ذلك قول ابن عباس: «الشفاء في ثلاثة، شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار» رفع الحديث رواه البخاري وروى مالك في الموطإ عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة»، قال أبو حازم: لا أعلم إلا أنه ينمي ذلك، وكحديث الأعرج عن أبي هريرة يبلغ به: «الناس تبع لقريش» أخرجاه، وكحديث الأعرج عن أبي هريرة رواية: «تقاتلون قومًا صغار الأعين» رواه البخاري (المناقب)[٤]، ومن ذلك الاقتصار على القول مع حذف القائل كقول ابن سيرين عن أبي هريرة قال: قال: «أسلم وغفار وشيء من مزينة ...» الحديث،

---

(١) التقييد (صـ ٥٣)

(٢) التدريب (١/ ١٩٣)، والحديث في البخاري أيضاً

(٣) التقييد (صـ ٥٣ - ٥٤).

(٤) التدريب (١/ ١٩١)

قال الخطيب: إلا أن ذلك اصطلاح خاص بأهل البصرة. لكن روي عن ابن سيرين أنه قال: كل شيء حدثنا عن أبي هريرة فهو مرفوع[١].

قال الناظم - رحمه الله -:

٨ - *والمُسْنَدُ المتَّصِلُ الإِسْنَادِ مِن ... راويهِ حَتَّى المصْطَفَى وَلَمْ يبِنْ*

الحديث المسند ورد في تعريفه ثلاثة أقوال:

الأول: هو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله ﷺ، قاله الخطيب عن أهل الحديث.

الثاني: هو ما جاء عن النبي ﷺ خاصة متصلاً كان أو منقطعًا، قاله ابن عبد البر.

الثالث: هو ما اتصل مرفوعًا إلى النبي ﷺ قاله الحاكم وحكاه ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث وهو الأصح وليس ببعيد من كلام الخطيب وبه جزم شيخ الإسلام في النخبة[٢].

قلت: وهو الذي اختاره ابن دقيق العيد (الاقتراح صـ ١٧) والجرجاني (المختصر صـ ٤٢) وهو قول الناظم كما يظهر من هذا البيت.

قال الناظم - رحمه الله -:

٩ - *ومَا بِسَمْعِ كُلِّ راوٍ يتصِلْ ... إِسْنَاده للمصْطَفَى فالمتَّصِلْ*

الحديث المتصل ويقال له الموصول، ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف وهو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى

(١) التدريب (١/ ١٩٢).

(٢) التدريب (١/ ١٨٢).

منتهاه[١].

قال ابن دقيق العيد: هو ما سلم من الانقطاع (الاقتراح صـ ١٧).

قال ابن كثير: ويقال له الموصول أيضًا وهو ينفي الإرسال والإنقطاع ويشمل المرفوع إلى النبي ﷺ والموقوف على الصحابي أو من دونه (الباعث صـ ٤٣).

قال العراقي في الألفية:

وإن اتصل بسند منقولاً	**فسمه متصلاً موصولاً**
سواء الموقوف والمرفوع	**ولم يروا أن يدخل المقطوع**

ثم قال في شرح هذين البيتين:

وإنما يمتنع اسم المتصل في المقطوع في حالة الإطلاق أما مع التقييد فجائز واقع في كلامهم كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري أو إلى مالك ونحو ذلك[٢].

قلت: فعلى هذا يكون تعريف الناظم للمتصل منتقدًا حيث لم يتفرق بين المسند والمتصل فتعريفهما عنده واحد وهو ما اتصل بسنده إلى المصطفى، والصحيح التفرقة فالمسند ما اتصل سنده إلى النبي ﷺ والمتصل هو الذي اتصل سنده إلى منتهاه.

قال الناظم - رحمه الله -:

١٠ - مُسَلْسَلٌ قُلْ ما عَلَى وصْفٍ أَتَى	*مِثْلُ أَمَا واللَّهِ أَنْبَانِي الفَتَى*
١١ - كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمَا	*أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا*

المسلسل من الحديث: هو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم واحدًا بعد

---

(١) التقييد (صـ ٢٥٠)، التدريب (١/ ١٨٣)، فتح المغيث (١/ ١٠٧).

(٢) ألفية العراقي بشرحه (صـ ٥٣- ٥٤)

واحد على صفة أو حالة واحدة ينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل، وإلى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم ثم إن صفاتهم في ذلك وأحوالهم أقوالاً وأفعالاً ونحو ذلك تنقسم إلى ما لا نحصيه[1] من هذا التعريف يتضح أن المسلسل ثلاثة أنواع:

الأول: مسلسل بأحوال الرواة:

١ - قولية كحديث معاذ أن النبي ﷺ قال له: «**يا معاذ إني أحبك؛ فقل في دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**»[2] تسلسل بقول كل من رواته: «وأنا أحبك فقل».

٢ - وفعلية كحديث أبي هريرة شَبَّك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: «**خلق اللَّه الأرض يوم السبت...**» الحديث[3] تسلسل بتشبيك كل واحد من رواته بيد من رواه عنه.

٣ - وقولية وفعلية معًا كحديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وحلوه ومره**» وقبض رسول الله ﷺ بلحيته وقال: «**آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومره**» وكذا كل راوٍ من رواته قال ذلك وفعله. [رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث مسلسلاً]. والحديث في الصحيح بغير التسلسل.

الثاني: مسلسل بصفات الرواة وهي أيضًا:

١ - **قولية**: كحديث قراءة سورة الصف تسلسل بقول الرواة فيه فقرأها فلان

---

(١) التقييد (صـ ١٣٦).

(٢) رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم (صحيح الجامع الصغير ٧٩٦٩).

(٣) رواه مسلم وأحمد، (السلسلة الصحيحة ١٨٣٣)، وذكر التشبيك ضعيف وعلته إبراهيم بن أبي يحيى وهو متروك.

هكذا، قال شيخ الإسلام ابن حجر: (من أصح مسلسل يروى في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف).

٢ - **فعلية**: كاتفاق الرواة في أسمائهم كالمسلسل بالمحمدين أو صفاتهم أو نسبتهم كالدمشقيين أو المصريين أو الكوفيين وغيرهم.

الثالث: مسلسل بصفات الرواية:

١ - مسلسل بصيغ الأداء مثل حديث مسلسل بقول كل راوٍ من رواته (سمعت وأخبرت . . .).

٢ - مسلسل بزمان الرواية كحديث قص الأظفار يوم الخميس أو كالحديث المسلسل بروايته يوم العيد.

٣ - مسلسل بمكان الرواية كالحديث المسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم.

٤ - مسلسل بتاريخ الرواية ككون الراوي آخر من يروي عن شيخه[١].

فائدة المسلسل أمران:

أحدهما: أنه قد يكون فيه اقتداء بالنبي ﷺ فيما فعله.

الثاني: أن يكون مفيداً لاتصال الرواية وعدم انقطاعها إذا كانت السلسلة تقتضي ذلك، كقوله سمعت فلانًا، وكأطعمني وسقاني وكأول حديث سمعته منه وغير ذلك[٢].

وقال ابن كثير: (أي من فوائده) بعده من التدليس والانقطاع ومع هذا قلما يصح حديث بطريق مسلسل، والله أعلم[٣].

---

(١) فتح المغيث (٣/ ٥٩)، تدريب الراوي (٢/ ١٨٧ - ١٨٨).
(٢) الاقتراح (صـ١٩).
(٣) الباعث (صـ١٦٤).

قال الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - : أي الضعف في وصف التسلسل لا في أصل المتن لأنه قد صحت أحاديث كثيرة ولم يصح روايتها بالتسلسل .

قال الناظم - رحمه الله -:

١٢ - *عَزِيزُ مَرْوِيٍّ اثنين أو ثَلاثَة* *مَشْهُورُ مَرْوِيٍّ فَوْقَ مَا ثَلاثَة*

في هذا البيت يشير الناظم - رحمه الله - إلىٰ تقسيم آخر من تقسيمات الحديث ، وهو تقسيم الحديث من حيث عدد طرق وصوله إلينا وهو ينقسم إلىٰ قسمين الأول : المتواتر ، والثاني : الآحاد وهو يشتمل علىٰ المشهور والعزيز والغريب الآتي ذكره في البيت رقم (١٦) أو الفرد وهو الآتي في البيت رقم (٢٣) .

فالأول وهو المتواتر (ولم يذكره الناظم) ما كان له طرق بلا حصر عدد معين .

قال الحافظ ابن حجر : فإذا جمع هذه الشروط الأربعة وهي :

١ - عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم وتوافقهم علىٰ الكذب .

٢ - رووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلىٰ الانتهاء .

٣ - وكان مستند انتهائهم الحس (كقولهم شاهدنا أو سمعنا . . .) .

٤ - وانضاف إلىٰ ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه .

فهذا هو المتواتر[1] .

والمتواتر قسمان:

الأول متواتر لفظي: أي متواتر بنفس اللفظ مثل حديث : «**من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**» ، قيل رواه عن النبي ﷺ اثنان وستون صحابيًا وقيل أكثر من مائة نفس وقيل مائتين .

---

(١) شرح النخبة (ص٩ - ١٠) .

قال السيوطي: والخاص بهذا المتن رواية بضع وسبعين صحابيًّا العشرة المشهود لهم بالجنة ثم سرد أسماءهم (التدريب ٢/ ١٧٧)، ومثله حديث الحوض وحديث المسح على الخفين وحديث رفع اليدين في الصلاة وحديث نزل القرآن على سبعة أحرف وغيرها.

الثاني متواتر معنوي: وهو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك في أمر يتواتر ذلك القدر المشترك، كأحاديث رفع اليدين في الدعاء.

والثاني: الآحاد وهو ما لم يجمع شروط المتواتر وهو أقسام: مشهور وعزيز وغريب.

أ - المشهور: وهو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين وسمي بذلك لوضوحه، وهو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من فاض الماء فيضًا، ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور أعم من ذلك، ثم المشهور يطلق على ما حرر هنا (وهو المشهور الاصطلاحي) وعلى ما اشتهر على الألسنة فيشمل ما له إسناد واحد فصاعدًا وما لا يوجد له إسناد أصلاً[1].

والمشهور قسمان: صحيح وغيره ومشهور بين أهل الحديث خاصة وبينهم وبين غيرهم والمشهور غير الاصطلاحي على أنواع منها:

١ - مشهور عند أهل الحديث خاصة مثل حديث أنس - رضي الله عنه -: «قنت رسول الله ﷺ بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان» متفق عليه.

٢ - مشهور عند أهل الأحاديث والعلماء والعامة مثل حديث: «المسلم من

(١) شرح النخبة (صـ ١٤ - ١٥) مختصرًا.

سلم المسلمون من لسانه ويده» متفق عليه .

٣ - مشهور عند الفقهاء مثل حديث : «**أبغض الحلال عند اللّه الطلاق**» (ضعيف) .

٤ - مشهور عند الأصوليين مثل حديث : «**رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**» [ضعيف ومعناه صحيح][*] .

٥ - مشهور عند النحاة مثل حديث : «**نعم العبد صهيب لو لم يخف اللّه لم يعصه**» قال العراقي : لا أصل له ولا يوجود بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث .

٦ - مشهور بين العامة مثل حديث : «**من دل على خير فله مثل أجر فاعله**» [رواه مسلم][1] . ومثل حديث : «**يوم صومكم يوم نحركم**» لا أصل له قاله الإمام أحمد ، وبين يدي مشروع لجمع الأحاديث المشهورة على الألسنة وهي ضعيفة أو موضوعة أو لا تصح بوجه من الوجوه - يسر الله إتمامه على خير -[**] .

ب - **الغريب** : هو ما تفرد به واحد ، وقد يكون ثقة وقد يكون ضعيفًا ولكلٍ حكمه (الباعث صـ ١٦٢) .

قال الحافظ : الغرابة :

١ - إما أن تكون في أصل السند ، أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع ولو تعددت الطرق إليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي فهو الفرد المطلق .

٢ - أو لا يكون كذلك بأن يكون التفرد في أثنائه كأن يرويه عن الصحابي أكثر

---

(١) شرح النخبة (صـ ١٥) .

(*) انظر تدليس التسوية لكاتبه رقم (١٧) .

(**) وقد طبع جزء منه بحمد الله .

من واحد ثم يتفرد بروايته عن واحد شخص واحد وهذا هو التفرد النسبي، وسمي نسبيًّا لكون التفرد فيه حصل بالنسبة لشخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهورًا ويقل إطلاق الفردية عليه لأن الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحًا إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث إطلاق الاسمية عليهما وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان أو أغرب به فلان[1].

قال الناظم - رحمه الله -:

١٣ - *مُعنْعَنٌ كَعَنْ سعيد عن كَرَمْ* *ومُبْهَمٌ ما فيه رَاوٍ لَمْ يُسَمْ*

في هذا البيت نوعان من الحديث المعنعن، والمبهم.

المعنعن: هو الذي يقال فيه فلان عن فلان، عده بعض الناس من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره والصحيح الذي عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم وقبلوه وكاد أبو عمر بن عبد البر أن يدَّعي إجماع أئمة الحديث على ذلك (قال العراقي: لا حاجة لقوله: كاد فقد ادعاه) وادعي أبو عمرو الداني المقرئ الحافظ إجماع أهل النقل على ذلك وهذا بشرط أن يكون الذين أضيفت العنعنة إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضًا مع براءتهم من وصمة التدليس فحينئذ يحمل على الاتصال إلا أن يظهر فيه خلاف ذلك (التقييد صـ ٦٧ ـ ٦٨)، (التدريب ١/ ٢١٤).

تنبيه: إذا قال الراوي حدثنا فلان أن فلانًا حدثه بكذا أو قال كذا أو فعل كذا

(١) شرح النخبة (صـ ٧٨ ـ ٨١) مع النكت بتصرف.

قال الجمهور فيما حكاه عنهم ابن عبد البر منهم مالك أن: (أن كعن) في الاتصال ومطلقه محمول على السماع بالشرط المتقدم من اللقاء والبراءة من التدليس (تدريب الراوي ١/ ٢١٧).

أما المبهم: في الحديث فهو رجل أبهم اسمه في المتن أو الإسناد من الرواة أو ممن له علاقة بالرواية وهذا النوع يعرف بوروده مسمًّى في بعض الروايات وبتنصيص أهل السير على كثير منهم ثم هو أقسام:

الأول: أبهمها أي أشدها مثل (رجل) أو (امرأة) كحديث ابن عباس أن رجلاً قال: يا رسول الله الحج كل عام - وهو الأقرع بن حابس - (رواه مسلم)، وحديث المرأة السائلة عن غسل الحيض فقال: «**خذي فرصة من مسك....**» هي أسماء بنت يزيد بن السكن وفي رواية مسلم «أسماء بنت شكل».

الثاني: الابن أو البنت كحديث أم عطية في غسل بنت رسول الله ﷺ بماء وسدر وهي زينب - رضي الله عنها - (متفق عليه).

الثالث: العم أو العمة كرافع بن خديج عن عمه هو ظهير بن رافع في حديث النهي عن المخابرة.

الرابع: الزوج والزوجة مثل زوج سبيعة الأسلمية وهو سعد بن خولة الذي مات فوضعت بعد وفاته بليالٍ (متفق عليه) اهـ. ملخصًا من التدريب (٢/ ٣٤٣ - ٣٤٨)، وفائدة البحث عنه زوال الجهالة التي يُرَدُّ الخبر معها حيث يكون الإبهام في أصل الإسناد كأن يقول أخبرني رجل أو شيخ أو فلان أو بعضهم لأن شرط قبول الخبر كما علم عدالة روايه ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالته؟

بل لو فرض تعديل الراوي عنه مع إبهامه إياه لا يكفي على الأصح وما عداه مما يقع في أصل ونحوه قال فيه ابن كثير: إنه قليل الجدوى بالنسبة إلى معرفة

الحكم من الحديث ولكنه شيء يتحلى به كثير من المحدثين وغيرهم كذا قال، بل من فوائده أن يكون المبهم سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر فيستفاد بمعرفته النسخ وعدمه إن عرف زمن إسلام ذلك الصحابي، وكان قد أخبر عن قصة قد شاهدها وهو مسلم (فتح المغيث ٣/ ٣٠١-٣٠٢).

وزاد **السيوطي**: عن ولي الدين من فوائد تبيين الأسماء المبهمة تحقيق الشيء على ما هو عليه فإن النفس متشوقة إليه، وأن يكون في الحديث منقبة له فيستفاد بمعرفته فضيلته وأن يشتمل على نسبة فعل غير مناسب فيحصل بتعيينه السلامة من جولان الظن في غيره من أفاضل الصحابة وخصوصًا إذا كان من المنافقين (التدريب ٢/ ٣٤٣).

قال السخاوي: ومن النكت ما رويناه في خامس عشر المجالسة من جهة سعيد ابن عثمان قال: مرّ على الشعبي حمَّال على ظهره دن يحمله فلما رأى الشعبي وضعه فقال له: ما اسم امرأة إبليس؟ فقال الشعبي: ذاك نكاح لم نشهده. اهـ (فتح المغيث ٣/ ٣٠٦).

قلت: أراد أن يخبر أن كل مبهم ليس من وراء تعيينه فائدة كتعيين اسم امرأة إبليس، والله أعلم.

قال الناظم - رحمه الله -:

١٤ - *وكُلُّ ما قلَّت رجَالُه عَلاَ* ... *وَضِدُّه ذَاك الَّـذِي قَـدْ نَـزَلاَ*

العالي والنازل من الإسناد:

الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص أمة الإسلام ليست لغيرها من الأمم.

قال ابن حزم: نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال خص الله به المسلمين من دون سائر الملل، وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود

لكن لا يقربون فيه من موسىٰ ﷺ قربنا من محمد ﷺ بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسىٰ أكثر من ثلاثين عصراً إنما يبلغون إلىٰ شمعون ونحوه، قال: وأما النصارىٰ فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط وأما النقل بالطريق المشتملة علىٰ كذاب أو مجهول العين فكثير في نقل اليهود والنصارىٰ قال: أما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلىٰ صاحب نبي أصلاً ولا إلىٰ تابع له ولا يمكن النصارىٰ أن يصلوا إلىٰ أعلىٰ من شمعون وبولس.

وقال أبو علي الجياني: خص الله تعالىٰ هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد والأنساب والإعراب، ومن أدلة ذلك ما رواه الحاكم وغيره عن مطر الوراق في قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤]، قال إسناد الحديث.

وقال ابن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء (خرجه مسلم في مقدمة الصحيح).

وقال الثوري: الإسناد سلاح المؤمن. اهـ

وطلب العلو فيه سنة ولذلك استحبت الرحلة فيه.

قال الإمام أحمد: طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلىٰ المدينة فيتعلمون من عمر ويسمعون منه.

وقال محمد بن أسلم الطوسي: قرب الإسناد قرب ـ أو قربة ـ إلىٰ الله.

وروي عن يحيى بن معين - رحمه اللَّه - أنه قيل له في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟ قال: بيت خالٍ وإسناد عالٍ.

ولهذا استحبت الرحلة في طلبه كما تقدم.

قال الحاكم: ويحتج له بحديث أنس في الرجل الذي أتىٰ النبي ﷺ وقال: «أتانا رسولك فزعم كذا. . .» الحديث، (رواه مسلم)، قال: ولو كان طلب

العلو في الإسناد غير مستحب لأنكر عليه سؤاله لذلك ولأمره بالاقتصار على ما أخبره الرسول عنه قال: وقد رحل في طلب الإسناد غير واحد من الصحابة[1].

قلت: لأن العلو يبعده من الوهم لأنه كلما كثرت الوسائط زاد احتمال الوهم لأن العلو هو قلة عدد رجال الإسناد والنزول ضده كما صرح به الناظم.

العلو أقسام خمسة:

١ - أجلُّها القرب من رسول الله ﷺ بإسناد نظيف صحيح.

٢ - القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله ﷺ كالأعمش وهشيم والثوري وغيرهم.

٣ - العلو بالنسبة إلى رواية أحد من الكتب المصنفة كالصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة وسماه ابن دقيق العيد (علو التنزيل) وليس بعلو مطلق وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة والبدل والمساواة والمصافحة:

أ - **الموافقة**: هي أن يقع لك حديث عن شيخ المصنف من طريق هي أقل عدداً من طريقك من جهته مثل أن يجتمع سندك وسند مسلم في قتيبة عن مالك.

ب - **البدل**: هو أن يقع ذلك في شيخ شيخه بأن يجتمع سندك وسند مسلم في مالك مثلاً، وقد يسمى موافقة بالنسبة إلى شيخ شيخه.

حـ - **المساواة**: أن يكون بينك وبين الصحابي في العدد مثل ما وقع بين مسلم وبينه، وهو نادر في زمان السابقين منعدم في زماننا.

د - **المصافحة**: أن يقع ذلك لشيخك فتكون كمن صافح مسلمًا به وأخذ عنه ولا يوجد أيضًا في زماننا.

(١) التدريب (٢/ ١٦٠ - ١٦١)، التقييد (صـ ٢١٥ - ٢١٦).

٤ - العلو: بتقدم وفاة الراوي فمن روىٰ عن ثلاثة عن الشافعي عن مالك أعلىٰ ممن روىٰ عن ثلاثة عن قتيبة عن مالك لتقدم وفاة الشافعي علىٰ وفاة قتيبة بست وثلاثين سنة.

٥ - العلو: بتقدم السماع إما من شيخين أو من شيخ واحد، فمن سمع من ستين أعلىٰ ممن سمع من أربعين سنة.

وأما النزول فهو ضد العلو، وهو أقسام خمسة تعرف من ضدها وهو مرغوب عنه علىٰ الصواب وهو قول الجمهور.

قال ابن المديني: النزول شؤم - وقال ابن معين الإسناد النازل قرحة في الوجه. فإن تميز الإسناد النازل بفائدة كزيادة الثقة في رجاله علىٰ العالي أو كونهم أحفظ أو أفقه، أو كونه متصلاً بالسماع وفي العالي حضور وإجازة أو مناولة أو تساهل لبعض رواته في الحمل ونحو ذلك فهو مختار.

قال وكيع لأصحابه: أيما أحب إليكم الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود.

فقالوا: الأول.

فقال: الأعمش عن أبي وائل شيخ عن شيخ، وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود فقيه عن فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء أحب إلينا مما يتداوله الشيوخ.

قال ابن المبارك: ليس جودة الحديث قرب الإسناد بل جودة الحديث صحة الرجال.

وقال السِّلفي: الأصل الأخذ عن العلماء فنزولهم أولىٰ من العلو عن الجهلة علىٰ مذهب المحققين من النقلة والنازل حينئذٍ هو العالي في المعنىٰ عند النظر

والتحقيق .

قال الحافظ أبو الحسن علي بن الفضل المقدسي - رحمه اللَّه - :

إن الرواية بالنزول عن الثقات الأعدلينا

خير من العالي عن الـ ـجهال والمستضعفينا

قال محمد بن عبيد اللَّه العامري الأديب :

لكتابي عن رجال ارتضيهم بنزول خير من كتابي عن طبول

وقال الحافظ ابن حجر : ولابن حبان تفصيل حسن وهو أن النظر إن كان للسند فالشيوخ أولىٰ وإن كان للمتن فالفقهاء[1] .

قال الناظم - رحمه الله -:

١٥ - وما أضَفْتَه إلى الأصْحَاب مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ

الموقوف هو ما أضيف إلىٰ الصحابي من قول أو فعل، زكن (أي عُلِم) .

والصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات علىٰ ذلك ولو تخللته ردة، هذا تعريف ابن حجر للصحابي، وقد تقدم الكلام علىٰ الموقوف عند شرح البيت السابع .

قال الناظم - رحمه الله -:

١٦ - ومُرْسَلٌ منه الصَّحَابي سَقَطْ وَقُلْ غَرِيبٌ ما رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

الحديث المرسل عرفه الناظم بقوله ما سقط منه الصحابي، وهذا التعريف غير

(١) التقييد (صـ ٢١٥ - ٢٢٢)، التدريب (٢/ ١٥٩ : ١٧٢)، الاقتراح (صـ ٤٦ : ٤٨)، المنهل الروي (صـ ٧٦ : ٧٧) . الخلاصة (صـ ٥٥ : ٥٦)، الباعث (صـ ١٥٤ : ١٥٩)، ألفية العراقي بشرحه (صـ ٣٠٨)، شرح النخبة (صـ ١٢١ : ١٢٦)، فتح المغيث (٣/ ٢ : ٢٧) .

سديد إذ لو علم أن الساقط ذكره من الإسناد هو الصحابي لما ضره ولكن الصحيح في تعريفه أنه قول التابعي قال رسول الله ﷺ هذا تعريف الحاكم .

وقال ابن الصلاح : وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدي بن الخيار ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما إذا قالا قال رسول الله ﷺ ، والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك - رضي الله عنهم - (المقدمة مع التقييد صـ ٥٥) .

وقال النووي : اتفق علماء الطوائف على أن قول التابعي الكبير قال رسول الله ﷺ كذا أو فعله يسمى مرسلاً (التدريب ١/ ١٩٥) .

وقال ابن دقيق العيد : والمشهور فيه أنه ما سقط من منتهاه ذكر الصحابي بأن يقول التابعي قال رسول الله ﷺ (الاقتراح صـ ١٦) .

وقال الطيبي : هو قول التابعي الكبير قال رسول الله ﷺ كذا وفعل كذا فهو مرسل باتفاق (الخلاصة صـ ٦٤) .

الحديث المرسل من أقسام الضعيف:

قال الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - في مقدمة صحيحه نقلاً عن غيره : والمرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة (١/ ٣٠) .

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي وأبا زرعة يقولان لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح ، شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٥٤٨) .

وقال الحاكم : والمراسيل كلها واهية عند جميع أهل الحديث من فقهاء الحجاز ، غير محتج بها ، وهو قول سعيد بن المسيب ومحمد بن مسلم الزهري ومالك بن أنس الأصبحي وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ومحمد بن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل فمن بعدهم من فقهاء المدينة (المدخل صـ ٣٧) .

قلت: يُستثنى ممن ذكرهم مالك حيث احتج به والشافعي يقبله بشروط ستأتي .

قال الخطيب: والذي نختاره من هذه الجملة سقوط العمل بالمراسيل وأن المرسل غير مقبول والذي يدل على ذلك أن إرسال الحديث يؤدي إلى الجهل بعين روايه ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه وقد بيَّنا من قبل أنه لا يجوز قبول الخبر إلا ممن عرفت عدالته فوجب لذلك كونه غير مقبول (الكفاية صـ ٥٥٠) .

وقال الشيخ ابن الصلاح: ثم اعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر ثم قال وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه آراء الجماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر وقد تناولوه في تصانيفهم ثم قال: وابن عبد البر حافظ المغرب ممن حكى ذلك عن جماعة أصحاب الحديث والاحتجاج به مذهب مالك وأبي حنيفة وأصحابهما - رحمهم الله - في طائفة ، والله أعلم (المقدمة مع التقييد صـ٥٨ : ٥٩) .

وقال النووي - رحمه اللَّه -: ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول ، وقال مالك وأبو حنيفة في طائفة : صحيح (التقريب مع التدريب ١/ ١٩٨) .

قال العراقي في ألفيته (ألفية العراقي بشرحه صـ٦٥) :

واحتج مالك كذا النعمان	**وتابعوهما به ودانوا**
ورده جماهير النقاد	**للجهل بالساقط في الإسناد**
وصاحب التمهيد عنهم نقل	**ومسلم صدر الكتاب أصل**

وقال الحافظ في شرح النخبة عن المرسل: وإنما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف لأنه يحتمل أن يكون تابعيًّا وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفًا

ويحتمل أن يكون ثقة وعلى الثاني يحتمل أن يكون حمل عن صحابي ويحتمل أن يكون تابعيًّا آخر وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعدد إما بالتجويز العقلي فإلى ما لا نهاية له وإما بالاستقراء فإلى ستة أو سبعة وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض (شرح النخبة صـ ٦٧) .

شروط قبول المرسل عند الشافعي:

قال ابن رجب ما معناه قال الشافعي في الرسالة ما معناه أن المرسل له مرجحات تدل على أن له أصلاً وهي :

١ - أن يوافقه مرسل غيره ممن قبل عنه العلم من غير رجاله الذين قبل عنهم .

٢ - أن يُروى عن بعض الصحابة قول له يوافق ما روى .

٣ - إن وجد عوام أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى .

٤ - إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولاً ولا مرغوبًا عن الرواية عنهم وإذا وجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت أحببنا أن يقبل مرسله ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثبوته بالمتصل وقال أما من بعد كبار التابعين فلا أعلم منهم من يقبل مرسله لأمور :

١ - أنهم أشد تجوزًا فيمن يروون عنه .

٢ - كثرة الإحالة في الأخبار وكثرة الإحالة تكون أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه (شرح العلل ١/ ٥٤٥ - تدريب ١/ ١٩٨) .

مذاهب العلماء في المرسل:

لخصها العلائي في جامع التحصيل صـ ٤٨ : ٤٩ كما يلي :

الأول : رده مطلقًا حتى مراسيل الصحابة .

الثاني: قبول مراسيل الصحابة ورد ما عداها مطلقًا.

الثالث: قبول مراسيل كبار التابعين مطلقًا ورد ما عداها.

الرابع: قبول مراسيل التابعين كلهم على اختلاف طبقاتهم دون من بعدهم.

الخامس: قبول مراسيل التابعين وأتباعهم.

السادس: قبول المرسل مطلقًا وإن كان من أهل هذه الأعصار وهو توسع بعيد جدًّا غير مرضي.

السابع: إن كان المرسِلُ عرف من عاداته أنه لا يرسل إلا عن ثقة مشهور قبل وإلا فلا وهو المختار (يعني عند العلائي).

الثامن: إن كان المرسِلُ من أئمة النقل المرجوع إليهم في الجرح والتعديل قبل مرسله وإلا فلا وذلك مختص بمراسيل كبار التابعين دون متأخريهم.

التاسع: إن اعتضد المرسل بشيء من تلك الوجوه التي ذكرها الشافعي قبل وإلا فلا وذلك مختص بمراسيل كبار التابعين دون متأخريهم.

قلت: وهو المعتمد، والله أعلم.

العاشر: أنه لا فرق في هذا الحكم بين كبار التابعين وصغارهم فكل من اعتبر مرسله بشيء من ذلك كان مقبولاً وهو يحتمل أن يكون مراد الشافعي انتهى ملخصًا.

قلت: ولا يحتمل أن يكون مراد الشافعي لما تقدم عنه.

مراسيل الصحابة حجة:

قال ابن الصلاح: ثم إنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن

رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه لأن ذلك في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابة غير قادحة لأن الصحابة كلهم عدول، والله أعلم. (المقدمة مع التقييد صـ٥٩ : ٦١).

قال النووي في كلامه عن المرسل: هذا كله في غير مرسل الصحابي أما مرسله فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح.

وقال السيوطي: الذي قطع به الجمهور من أصحابنا وغيرهم وأطبق عليه المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بضعف المرسل. (التقريب مع التدريب ١/ ٢٠٧).

لماذا يكتب أصحاب الحديث المراسيل ويروونها مع القول بضعفها؟

قال الخطيب في الكفاية (صـ ٥٦٠ : ٥٦١): وأما كتب أصحاب الحديث المراسيل والرواية لها فإنها على ضروب:

أحدها: لاستعمال ما تضمنت من الأحكام عند من رأى قبولها ووجوب العمل بها مع إجماعهم على الفرق بينها وبين المسندات في الصحة والثبات.

الثاني: ومنهم من يكتبها على معنى المعرفة لعلل المسندات بها لأن في الرواة من يسند حديثًا يرسله غيره ويكون الذي أرسله أحفظ وأضبط فيجعل الحكم له وقد قال أحمد بن حنبل فيما حدثنا عن عبد العزيز بن جعفر قال ثنا أبو بكر الخلال قال أخبرني الميموني قال: تعجب إليّ أبو عبد الله ممن يكتب الإسناد ويدع المنقطع، ثم قال وربما كان المنقطع أقوى إسنادًا أو أكثر. قلت: بينه لي كيف؟ قال: يكتب الإسناد متصلاً وهو ضعيف، ويكون المنقطع أقوى إسنادًا منه وهو يرفعه ثم بسنده، وقد كتبه هو على أنه متصل وهو يزعم أنه لا يكتب إلا ما جاء عن النبي ﷺ، معناه لو كتب الإسنادين جميعًا عرف المتصل من المنقطع يعني

ضعف ذا وقوة ذا .

الثالث : ومنهم من يكتبها مسندة ويرويها مرسلة على معنى المذاكرة والتنبيه ليطلب إسنادها المتصل ويسأل عنه .

الرابع : وربما أرسلوه اقتصاراً وتقريباً على المتعلم لمعرفة أحكامها كما يفعل الفقهاء الآن في تدريسهم ، فإذا أريد الاستعمال احتيج لبيان الإسناد . اهـ

حكم بعض المراسيل:

١ - **مرسل عطاء** : قال ابن المديني : كان يأخذ عن كل ضرب مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلاته بكثير وقال أحمد : ليس في المرسلات أضعف منها .

٢ - **مرسل سعيد بن المسيب** : قال أحمد : مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات .

٣ - **مرسلات إبراهيم النخعي** : قال أحمد : مرسلات إبراهيم النخعي لا بأس بها .

٤ - **مرسلات الحسن** : ليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن ، قال أحمد وقال ابن المديني : إذا رواه عنه الثقات فهي صحاح ، وقال العراقي : مراسيل الحسن عندهم شبه الريح .

٥ - **مرسل الزهري** : قال ابن معين ويحيى القطان : ليس بشيء ، قال الشافعي : لأنا نجده يروي عن سليمان بن أرقم .

٦ - **مراسيل قتادة** : قال البيهقي كان يحيى بن سعيد لا يرى إرسال قتادة شيئًا ويقول هو بمنزلة الريح .

٧ - **مراسيل سعيد بن جبير** : قال يحيى بن سعيد : أحب إليّ من مرسلات

عطاء .

٨ - مراسيل أبي إسحاق السبيعي والأعمش والتيمي ويحيى بن أبي كثير وإسماعيل بن أبي خالد : قال يحيىٰ بن سعيد : ليست بشيء أو شبه لا شيء .

٩ - مرسلات عمرو بن دينار ومعاوية بن قرة : قال يحيىٰ بن سعيد أحب إليّ من مرسلات زيد بن أسلم ومرسلات ابن عيينة شبه الريح ومرسلات مالك بن أنس أحب إليّ وليس في القوم أصح حديثًا منه . انتهىٰ مختصرًا من التدريب (١/ ٢٠٣ : ٢٠٥) .

والغريب تقدم الكلام عليه في البيت رقم (١٢) .

قال الناظم - رحمه الله -:

١٧ - وكُلُّ مَا لَمْ يَتّصِلْ بِحَالِ ... إِسنـادُه مُنْـقَـطِـعُ الأَوْصَـالِ

الحديث المنقطع: هو الذي حصل سقط في إسناده في أي موضع من المواضع سواء كان في أوله أو في وسطه أو في آخره براوٍ واحد أو أكثر مع التوالي أو مع عدم التوالي وسواء كان هذا الانقطاع ظاهرًا أو خفيًّا .

ولكل نوع من هذه الأنواع اسم يخصه وسيأتي تفصيل بعضها في الأبيات التالية وتقدم المرسل قبل ذلك ومما لم يذكره الناظم من أنواع المنقطع الحديث المعلق : وهو ما سقط من مبادئ السند راوٍ واحد أو أكثر وهو من أقسام المردود للجهل بحال المحذوف وقد يحكم بصحته إن عرف بأن يجيء مسمًّىٰ من وجه آخر ، فإن قال جميع ما أحذفه ثقات جاءت مسألة التعديل علىٰ الإبهام ، وعند الجمهور لا يقبل حتىٰ يسمىٰ (نزهة النظر مع النكت صـ ١٠٩) .

لكن قال ابن الصلاح: إن ما علقه البخاري بصيغة الجزم فصحيح إلىٰ من علقه عنه ثم النظر فيما بعد ذلك وما كان منها بصيغة التمريض فلا يستفاد منها صحة

ولا تنافيها أيضًا لأنه قد وقع من ذلك كذلك، وهو صحيح وربما رواه مسلم وما كان من التعليقات صحيحًا فليس من نمط الصحيح المسند فيه لأنه قد وسم كتابه بـ (الجامع المسند الصحيح المختصر في أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) فأما إذا قال البخاري: (قال لنا) أو (قال لي فلان كذا) أو (زادني) ونحو ذلك فهو متصل عند الأكثر. اهـ صيغة الجزم: قال وروى وجاء وعن، وصيغة التمريض نحو: قيل ورُوي ويُروى ويذكر ونحوها. اهـ الباعث الحثيث (١/ ١٢٢)، ومما لم يذكره الناظم من المنقطع المرسل الخفي، وهو رواية الراوي عن شيخ عاصره ولم يلقه بصيغة محتملة.

قال الناظم - رحمه الله -:

١٨ - والمعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْه اثنانِ ... وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ

١٩ - الأوَّلُ الإسْقَاطُ للشَّيخِ وَأَنْ ... يَنْقِلَ عَمَّنْ فَوقَه بِعَنْ وَأَنْ

٢٠ - والثَّاني لا يُسْقِطُه لكن يَصِفْ ... أَوْصَافَه بِمَا بِه لاَ يَنْعَرِفْ

في هذه الأبيات يذكر الناظم - رحمه الله - نوعين من الحديث وهما المعضل والمدلس.

أولاً المعضل:

معناه اللغوي:

قال ابن الصلاح - رحمه الله -: أصحاب الحديث يقولون: أعضله فهو معضَل بفتح الضاد وهذا اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة وبحثت فوجدت له قولهم: أمر عضيل أي مستغلق شديد، قال ولا التفات في ذلك إلى معضِل بكسر الضاد وإن كان مثل عضيل في المعنى (التقييد والإيضاح صـ ٦٥).

معناه الاصطلاحي:

قال ابن الصلاح:

وهو لقب لنوع خاص من المنقطع فكل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلاً، وقوم يسمونه مرسلاً وهو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً.

وقال العراقي في التقييد: وليس المراد بذلك إلا سقوطهما من موضع واحد فأما إذا سقط راوٍ من مكان ثم راوٍ من موضع آخر فهو منقطع في موضعين وليس معضلاً في الاصطلاح (التقييد صـ ٦٥).

قال الحافظ ابن حجر: القسم الثالث من أقسام السقط من الإسناد إن كان باثنين فصاعداً مع التوالي فهو المعضل وإلا فإن كان السقط باثنين غير متواليين في موضعين فهو المنقطع (نزهة النظر مع النكت صـ ١١٢).

قلت: أما إذا كان السقط في أول السند فهو المعلق وفي آخره منهم من سماه مرسلاً ومنهم من سماه معضلاً.

فائدة:

قال السيوطي: من مظان الحديث المعضل والمنقطع والمرسل كتاب السنن لسعيد بن منصور ومؤلفات ابن أبي الدنيا (التدريب ١/ ٢١٤).

قال ابن الصلاح: ومنه قول المصنفين من الفقهاء: «قال رسول الله ﷺ، ثم قال: وقد روىٰ الأعمش عن الشعبي قال: «ويقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا؟ فيقول: لا، فيختم علىٰ فيه...» الحديث، (هكذا رواه الحاكم في علوم الحديث صـ ٣٨)، قال: فقد أعضله الأعمش لأن الشعبي يرويه عن أنس عن النبي ﷺ (هكذا رواه مسلم ٢٩٦٩) قال: فقد أسقط منه الأعمش أنسًا

والنبي ﷺ فناسب أن يسمى معضلاً (الباعث الحثيث ١/ ١٦٧ ـ ٦٨.

ثانيًا المدلس: التدليس في اللغة كتمان عيب السلعة عن المشتري وأصل التدليس مشتق من الدَّلَس وهو الظلمة أو اختلاط الظلام كأنه أظلم أمره على الناظر فيه لتغطية وجه الصواب فيه (حاشية الباعث الحثيث ١/ ١٧٢).

واصطلاحًا: إخفاء عيب في الإسناد وتحسين ظاهره.

وللتدليس قسمان رئيسان وهما:

١ - **تدليس الإسناد**: وهو أن يروي الراوي عن شيخه حديثًا لم يسمعه منه بلفظ عن أو قال أو ذكر أو نحو ذلك مما يوهم الاتصال قال علي بن خشرم: كنا عند سفيان بن عيينة فقال: قال الزهري كذا فقيل له: حدثكم الزهري؟ فسكت، ثم؟ قال: الزهري، فقيل له سمعته من الزهري؟ فقال: لا لم أسمعه من الزهري، ولا ممن سمعه عن الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري (المدخل إلى كتاب الإكليل صـ ٣٩).

٢ - **تدليس الشيوخ**: وهو الإتيان باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به تعمية لأمره وتوعيرًا للوقوف على حاله (الباعث الحثيث ١/ ١٧٦).

وهناك أنواع أخرى من التدليس ترجع إلى القسمين المتقدمين وهي:

٣ - **تدليس التسوية**: وهو شر الأقسام وصورة هذا القسم أن يأتي المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف ويجعله من رواية الثقة الأول عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالعنعنة ونحوها فيصير الإسناد كله ثقات ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه، فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما

يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل (التقييد صـ ٧٨) .

قلت : وعلىٰ هذا فلابد في رواية مدلس التسوية أو يصرح بالتحديث في طول السند (راجع تدليس التسوية . . . معناه حكمه وحكم من يتعاطاه ومن رمي به من الرواة مع جملة من أحاديثهم لكاتبه) .

٤ - **تدليس العطف** : وهو أن يصرح بالتحديث عن شيخ له ثم يعطف عليه شيخًا آخر لم يسمع ذلك المروي منه موهمًا أنه قد سمعه من شيخه الثاني أيضًا .

٥ - **تدليس القطع أو السكوت** : وهو أن يقول : حدثنا ثم يسكت ثم يبتدئ كلامه قائلاً : فلان عن فلان موهمًا أنه سمع منه ، وممن يفعله عمر بن علي المقدمي (السلسلة الضعيفة ١٢١) . قال الحافظ ابن حجر : كان يدلس شديدًا .

٦ - **تدليس البلدان** : وهو أن يذكر المدلس لفظًا مشتركًا يطلق في المشهور علىٰ غير الموضع الذي أراده كما إذا قال : (حدثني فلان بالعراق) يريد موضعًا (بإخميم) أو بـ (زبيد) يريد موضعًا (بقوص) أو بـ (حلب) يريد موضعًا متصلاً بـ (القاهرة) أو (بما وراء النهر) ويريد أنه انتقل من أحد جانبي (بغداد) إلىٰ الآخر والنهر (دجلة) (المقنع ١/ ١٥٩)[1] .

• حكم التدليس:

يختلف باختلاف أنواعه .

فالنوع الأول :

قال ابن كثير : وقد كره هذا القسم من التدليس جماعة من العلماء وذموه وكان شعبة أشد الناس إنكارًا لذلك ويروىٰ عنه أنه قال : لأن أزني أحب إليَّ من

---

(١) للتدليس يراجع المقدمة مع التقييد (صـ ٧٨ - ٨٢) ، التدريب (١/ ٢٢٣ - ٢٣١) ، [illegible] ٧٦) ، المنهل الروي (صـ ٧٩) ، الباعث (١/ ١٧٢ - ١٧٨) ، فتح المغيث (١/ ١٧٩) .

أن أدلس .

قال ابن الصلاح : وهذا محمول منه على المبالغة والزجر .

وقال الشافعي : التدليس أخو الكذب (الباعث ١/ ١٧٣) .

وأما النوع الثاني : فيختلف حكمه باختلاف المقاصد فتارة يكره كما إذا كان الشيخ أصغر سنًّا من الراوي أو نازل الرواية ونحو ذلك وتارة يحرم كما إذا كان غير ثقة فدلسه لئلا يعرف حاله أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته (الباعث ١/ ١٧٦) ، والمدلسون ليسوا على درجة واحدة في قبول روايتهم أو ردها ولكن قسمهم الحافظ ابن حجر إلى خمس طبقات في مصنفه في ذلك (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) ، فقال : وهم على خمس مراتب :

الأولى : من لم يوصف بذلك إلا نادرًا كيحيى بن سعيد الأنصاري .

الثانية : من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري ، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة .

الثالثة : من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثه مطلقًا ومنهم من قبله كأبي الزبير المكي . قلت : وهذا مذهب واسع غير مرضي .

الرابعة : من اتفق على أنه لا يحتج من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد .

الخامسة : من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيرًا كابن لهيعة . اهـ (طبقات المدلسين صـ ٢٣ ـ ٢٤) .

قال الناظم - رحمه الله -:

٢١ - *وما يُخَالِفُ ثِقَةٌ فيه المَلاَ*	*فالشَّاذُّ والمقْلُوبُ قِسْمَان تَلاَ*
٢٢ - *إِبْدَالُ رَاوٍ ما بِرَاوٍ قِسْمُ*	*وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمتنٍ قِسْمُ*

في هذين البيتين يذكر الناظم نوعين من الحديث وهما الشاذُّ والمقلوب.

فالشاذُّ: هو عند الشافعي وجماعة علماء الحجاز ما روى الثقة مخالفًا لرواية الناس لا أن يروي ما لا يرويه غيره (التدريب ١/ ٢٣٢) (التقييد صـ ٨٣).

قال ابن دقيق العيد: هو ما خالف راويه الثقات أو ما انفرد به من لا يحتمل حاله أن يقبل ما تفرد به (الاقتراح صـ ١٧).

وقال الجرجاني: ما يرويه الثقة مخالفًا لرواية الناس (المختصر صـ ٣٥)، هذا هو المعتمد، وأما قول ابن دقيق العيد: أو ما انفرد به من لا يحتمل . . . إلخ، هذا هو المنكر كما سيأتي بيانه، والله أعلم.

وقال ابن حجر: وزيادة راويهما (أي الصحيح والحسن) مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة. . . ثم قال: فإن خولف بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له المحفوظ ومقابله هو المرجوح يقال له الشاذُّ، ثم قال: وعرف من هذا التقرير أن الشاذَّ ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذِّ بحسب الاصطلاح. اهـ (النزهة مع النكت صـ ٩٥ - ٩٧).

والشذوذ يقع في الإسناد والمتن.

مثال للشاذِّ: روى الترمذي (٢١٠٦)، وابن ماجه (٢٧٤١)، وأحمد (١/ ٢٢١)، والحاكم (٤/ ٣٤٧)، وغيرهم من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار عن عوسجة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رجلاً توفي في عهد

رسول الله ﷺ ولم يدع وارثًا إلا عبدًا هو أعتقه فأعطاه النبي ﷺ ميراثه، هذا الحديث تابع ابن عيينة على وصله ابن جريج عند أحمد (١/ ٣٥٨)، والنسائي في الكبرى وحماد بن سلمة عند أبي داود (١٢٩٠٥)، وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس رواه البيهقي (٦/ ٢٤٢).

قال أبو حاتم: والمحفوظ حديث ابن عيينة (علل ابن أبي حاتم ١٦٤٣).

وقال البخاري: لم يصح ولا يتابع عليه، فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددًا منه (النكت صـ٩٨).

المقلوب: قسمان، قلب في الإسناد وقلب في المتن:

١ - المقلوب في الإسناد:

(أ) تقديم أو تأخير في الأسماء كمرة بن كعب وكعب بن مرة لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر.

(ب) أن يكون الحديث مشهورًا براوٍ أو بإسنادٍ فيغيره أحد الضعفاء أو الوضاعين ويبدل الراوي بغيره ليرغب فيه المحدثون كأن يكون الحديث معروفًا (عن سالم عن عبد الله فيجعله عن نافع) أو يبدل الإسناد بإسناد آخر كذلك مثل ما روى حماد بن عمرو النصيبي الكذاب عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا: «إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدأوهم بالسلام» الحديث فإنه مقلوب قلبه حماد فجعله عن الأعمش (رواه العقيلي ١/ ٣٠٠) وإنما هو معروف عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة هكذا أخرجه مسلم (٢١٦٧) من رواية شعبة والثوري وجرير بن عبد الحميد وعبد العزيز الدراوردي كلهم عن سهيل وهذا الصنيع يطلق على فاعله أنه يسرق الحديث إذا قصد إليه وقد يقع هذا غلطًا من الراوي الثقة لا قصدًا كما يكون من الوضاعين.

مثاله: ما روىٰ إسحاق بن عيسىٰ الطباع قال: حدثنا جرير بن حازم عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني**» (رواه الطيالسي (٢٠٢٨)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٥٥١) من طريق جرير به).

قال إسحاق بن عيسى: فأتيت حماد بن زيد فسألته عن الحديث فقال: وهم أبو النضر يعني جرير بن حازم إنما كنا جميعًا في مجلس ثابت وحجاج بن أبي عثمان معنا فحدثنا حجاج الصواف عن يحيىٰ بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني**» فظن أبو النضر أنه فيما حدثنا ثابت عن أنس (القصة عند أبي داود في المراسيل ٦٤، والخطيب في الكفاية، والبيهقي في المدخل فتح المغيث ١/ ٣٢٥)، فقد انقلب الإسناد علىٰ جرير والحديث معروف من رواية يحيىٰ بن أبي كثير رواه مسلم (٦٠٤)، والنسائي (٢/ ٨١) وغيرهما من طريق الحجاج بن أبي عثمان الصواف عن يحيىٰ.

٢ - المقلوب في المتن:

مثاله: ما رواه أحمد (٦/ ٤٣٣)، وابن خزيمة (٤٠٤)، وابن حبان (٣٤٧٤) وغيرهم من طريق خبيب بن عبد الرحمن عن أنيسة مرفوعًا: «إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا» والمشهور من حديث ابن عمر عند البخاري (٦٦٣)، ومسلم (١٠٩٢)، ومن حديث عائشة عند البخاري (٦١٧)، ومسلم (١٠٩٢) ولفظه: «إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتىٰ يؤذن ابن أم مكتوم».

ومثاله أيضًا: ما رواه مسلم (١٠٣١) في السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة «.... ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتىٰ لا تعلم يمينه ما تنفق شماله» فهذا مما انقلب علىٰ أحد الرواة، وإنما هو كما عند البخاري (٦٦٠): «.... حتىٰ لا تعلم

شماله ما تنفق يمينه».

ومثاله أيضًا: ما رواه الطبراني في الأوسط (٢٧٣٦) من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «إذا أمرتكم بشيء فأتوه وإذا نهيتكم عن شيءٍ فاجتنبوه ما استطعتم» فإن المعروف ما في الصحيحين (خ ٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧): «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم» انتهى (ملخصًا من الباعث الحثيث ١/ ٢٦٧ ـ ٢٧١).

قال الناظم - رحمه الله -:

٢٣ - *وَالْفَرْدُ ما قَيَّدتَه بثِقَةِ* *أو جَمْعٍ أو قَصْرٍ على رِوَايةِ*

تقدم الكلام عليه عند شرح البيت رقم (١٢) وتقسيمه إلى فرد مطلق وفرد نسبي، ويبقى هنا أن نذكر مثالاً للفرد المطلق، وهو حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر (رواه البخاري ٢٥٣٥، ٦٧٥٦)، (ومسلم ١٥٠٦).

قال ابن حجر في الفتح (١٢ / ٤٣): هكذا قال الحفاظ من أصحاب الثوري عنه منهم عبد الرحمن بن مهدي ووكيع وعبد الله بن نمير وغيرهم اهـ. نزهة النظر (صـ٧٨ مع النكت).

قال الناظم - رحمه الله -:

٢٤ - *وما بعِلَّة غُمُوض أو خَفَا* *مُعَلَّل عِنْدَهُم قَدْ عُرِفَا*

المعلل: هو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهمًا ثاقبًا وحفظًا واسعًا ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الفن كعلي بن المديني وأحمد ابن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني وقد

تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم (نزهة النظر مع النكت صـ ١٢٣).

قال ابن كثير: وهو فن خفي على كثير من علماء الحديث حتى قال بعض حفاظهم: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل (الباعث ١/ ١٩٦).

والعلة: عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه.

قال العراقي في ألفيته:

وهي عبارة عن أسباب طرت فيها غموض وخفاء أثرت

(**الألفية ص ١٠٠**): فعلى هذا فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر (التقييد صـ ٩٦، الخلاصة صـ٦٩، التدريب ١/ ٢٥٢).

قال ابن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه (التدريب ١/ ٢٥٣)، وكذا قال الخطيب (التقييد صـ ٩٧) والعلة قد تقع في الإسناد أو في المتن، وأكثر ما تكون في الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن معًا كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد تقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن (التقييد صـ ٩٧) وذلك إذا كان الحديث مرويًا بإسناد آخر صحيح مثل الحديث الذي رواه يعلي بن عبيد الطنافسي أحد الثقات عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**البيعان بالخيار**» الحديث فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل وهو معلول، وإسناده غير صحيح على كل حال لأن يعلي بن عبيد غلط على سفيان في قول عمرو بن دينار وإنما صوابه عبد الله بن دينار هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان كأبي نعيم الفضل بن دكين ومحمد بن يوسف

الفريابي ومخلد بن يزيد وغيرهم رووه عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، وقد تقع العلة في متن الحديث كالحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه (٣٩٩) من رواية الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال: «صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعُمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها، ثم رواه مسلم أيضًا عن الأوزاعي أخبرني إسحاق عبد الله ابن أبي طلحة أنه سمع أنسًا يذكر ذلك.

قال ابن الصلاح في كتاب علوم الحديث: فعلل قوم رواية اللفظ المذكور يعني التصريح بنفي قراءة البسملة لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر البسلمة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم علي إخراجه في الصحيح (خ: ٧١٠) ورأوا أن من رواه باللفظ رواه بالمعنى الذي وقع له ففهم من قوله (كانوا يستفتحون بالحمد لله): أنهم كانوا لا يبسملون فرواه على ما فهم وأخطأ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها السور هي الفاتحة وليس فيها تعرض لذكر التسمية وانضم إلى ذلك أمور منها أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية، فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئًا عن رسول الله ﷺ، والله أعلم.

وقد قسم الحاكم أجناس العلل إلى عشرة أجناس ذكرها السيوطي في التدريب[1]:

الأول: أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه كحديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**من جلس مجلسًا كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم**

(١) التدريب (١/ ٢٥٩)، وما بعدها وعلوم الحديث للحاكم (صـ ١١٢ - ١١٩).

وبحمدك لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك إلا غفر به ما كان في مجلسه ذلك» .

فروي أن مسلمًا جاء إلى البخاري وسأله عنه فقال : هذا حديث مليح إلا أنه معلول حدثنا به موسىٰ بن إسماعيل ثنا وهيب ثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله ، وهذا أولىٰ لأنه لا يذكر لموسىٰ بن عقبة سماع من سهيل . قلت : والحديث صحيح من غير هذا الوجه .

الثاني : أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ ويسند من وجه ظاهره الصحة كحديث قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء وعاصم عن أبي قلابة عن أنس مرفوعًا : «**أرحم أمتي أبو بكر وأشدهم في دين اللّه عمر** ...» الحديث .

قال : فلو صح إسناده لأخرج في الصحيح إنما روىٰ خالد الحذاء عن أبي قلابة مرسلاً . قلت : والراجح ضعف الحديث

الثالث : أن يكون الحديث محفوظًا عن صحابي ويُروىٰ عن غيره لاختلاف بلاد رواته كرواية المدنيين عن الكوفيين كحديث موسىٰ بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه مرفوعًا : «**إني لاستغفر اللّه وأتوب إليه في اليوم مائة مرة**» .

قال : هذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا ظن أنه من شرط الصحيح والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا وإنما الحديث محفوظ من رواية أبي بردة عن الأغر المزني .

الرابع : أن يكون محفوظًا عن صحابي فيروىٰ عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته ، بل ولا يكون معروفًا من جهته كحديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطور .

قال : أخرج العسكري وغيره هذا الحديث في الوحدان وهو معلول أبو عثمان لم يسمع من النبي ﷺ ولا رآه ، وعثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن

أبيه، وإنما هو عثمان بن أبي سليمان.

الخامس: أن يكون روي بالعنعنة وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة كحديث يونس عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجل من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمي بنجم فاستنار . . الحديث.

قال: فعلته أن يونس مع جلالته قصّر به وإنما عن ابن عباس حدثني رجل، هكذا رواه ابن عيينة وشعيب وصالح والأوزاعي وغيرهم عن الزهري.

السادس: أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد كحديث علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال: قلت يا رسول الله ما لك أفصحنا . . . الحديث.

قال: وعلته ما أسنده عن علي بن خشرم حدثنا علي بن الحسين بن واقد بلغني أن عمر . . . . فذكره.

السابع: الاختلاف على الرجل في تسمية شيخه أو تجهيله كحديث الزهري عن سفيان الثوري عن حجاج بن فرافصة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا: «**المؤمن غِرٌّ كريمٌ والفاجرُ خِبٌّ لئيمٌ**».

قال: وعلته ما أسند عن محمد بن كثير حدثنا سفيان عن حجاج عن رجل عن أبي سلمة فذكره.

الثامن: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة فإذا رواها عنه بلا واسطة فَعلّتها أنه لم يسمعها منه كحديث يحيى ابن أبي كثير عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: «**أفطر عندكم الصائمون** ...» الحديث.

قال: فيحيى رأى أنسًا وظهر من غير وجه أنه لم يسمع منه هذا الحديث ثم

أسند عن يحيىٰ قال : حُدثت عن أنس فذكره .

التاسع : أن تكون طريق معروفة يروي أحد رجالها حديثًا من غير تلك الطريق فيقع من رواها من تلك الطريق بناءً على الجادة في الوهم كحديث المنذر بن عبدالله الحازمي عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال : «**سبحانك اللهم** . . .» الحديث .

قال : أخذ فيه المنذر طريق الجادة ، وإنما هو من حديث عبد العزيز ثنا عبد الله ابن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي .

العاشر : أن يروىٰ الحديث مرفوعًا من وجه وموقوفًا من وجه كحديث أبي فروة يزيد بن محمد ثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعًا : «**من ضحك في صلاة يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء**» .

قال : وعلته ما أسند وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان قال : سئل جابر . . . . فذكره .

قال الحاكم : وبقيت أجناس لم نذكرها وإنما جعلنا هذه مثالاً لأحاديث كثيرة . اهـ

قال الناظم - رحمه الله -:

٢٥ - *وذُو اخْتِلاف سَنَد أو متْن   مضَّطـربٌ عنـد أهَـيْل الفـنِّ*

الحديث المضطرب[١] : هو الحديث الذي يروىٰ علىٰ أوجه مختلفة متقاربة أومتساوية لا يمكن الجمع بينها أو ترجيح بعضها علىٰ بعض ، ويكون هذا الاختلاف من راوٍ واحد أو رواة متعددين . والاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط من راويه الذي هو شرط في الصحة أو الحسن ، ويقع الاضطراب في الإسناد تارة وفي المتن تارة أخرىٰ أو فيهما معًا .

---

(١) تدريب الراوي (١/ ٢٦٢) بتصرف ، الباعث الحثيث (٢٢ ، ٢١) .

مثال المضطرب في الإسناد:

١ - روى أبو داود (٦٨٩)، وابن ماجه (٩٤٣) من طريق إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة مرفوعًا: «**إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئًا فإن لم يجد فلينصب عصا فإن لم يكن معه عصا فيخط خطًا ثم لا يضره ما مر أمامه**» اختلف فيه على إسماعيل اختلافًا كثيرًا فرواه بشر بن المفضل وروح بن القاسم عنه هكذا، ورواه سفيان الثوري عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه حميد بن الأسود عنه عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم عن أبي هريرة، ورواه وهيب بن خالد وعبد الوارث عنه عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث، ورواه ابن جريج عنه عن حريث بن عمار عن أبي هريرة ورواه ذوّاد بن عُلبة الحارثي عنه عن أبي عمرو بن محمد عن جده حريث بن سليمان.

قال أبو زرعة الدمشقي: لا أعلم أحدًا بيّنه وبين نسبه غير ذوّاد، ورواه سفيان ابن عيينة عنه واختلف فيه على ابن عيينة.

فقال ابن المديني: عن ابن عيينة عن إسماعيل عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث رجل من بني عذرة، ورواه محمد بن سلام البيكندي، عن ابن عيينة مثل رواية بشر بن المفضل وروح، ورواه مسدد عن ابن عيينة عن إسماعيل عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة، ورواه عمار بن خالد الواسطي عن ابن عيينة عن إسماعيل عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم هكذا.

وكذلك أيضًا من المضطرب في الإسناد:

٢ - حديث أبي بكر أنه قال: يا رسول الله أراك شبت قال: «**شيبتني هود**

وأخواتها».

قال الدارقطني: هذا حديث مضرب فإنه لم يروَ إلا من طريق أبي إسحاق السبيعي وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه فمنهم من رواه مرسلاً، ومنهم من رواه موصولاً، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة، وغير ذلك ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر (انظر الصحيحة رقم ٩٥٥).

٣ - وكذلك حديث رواه أحمد (٣/ ٤١٠)، (٤/ ٢١٢)، (٥/ ٤٠٩)، وعبد ابن حميد (٤٨٦)، وأبو داود (١٦٦)، وابن ماجه (٤٦١)، والنسائي (١/ ٨٦) من حديث مجاهد عن الحكم بن سفيان الثقفي أن رأى رسول الله ﷺ توضأ ثم أخذ كفًا من ماء فنضح به فرجه هذا الحديث قد اختلف فيه على عشرة أقوال، فقيل عن مجاهد عن الحكم أو ابن الحكم عن أبيه، وقيل عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن أبيه، وقيل عن سفيان بن الحكم أو الحكم بن سفيان وقيل عن مجاهد عن الحكم بن سفيان بلا شك، وقيل عن مجاهد عن رجل من ثقيف يقال له الحكم أو أبو الحكم وقيل عن مجاهد عن ابن الحكم، أو أبي الحكم بن سفيان، وقيل عن مجاهد عن الحكم بن سفيان أو ابن أبي سفيان وقيل عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن النبي ﷺ.

ومثال المضطرب في المتن:

١ - حديث التسمية المتقدم في المعلل.

٢ - حديث التيمم إلى الآباط (انظر شفاء العي بتخريج وتحقيق مسند الإمام الشافعي رقم ١٢٨).

قال الناظم - رحمه الله -:

٢٦ - *والْمُدرَجَاتُ في الْحَديث مَا أتَتْ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاة اتَّصَلَتْ*

المدرج في الحديث: هو ما يزيد في الحديث وليس منه في السند أو في المتن[1] ويعرف المدرج بطرق:

١ - وروده منفصلاً في رواية أخرى.

٢ - بالنص على ذلك من الراوي.

٣ - بالنص من بعض الأئمة المطَّلعين.

٤ - باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك.

والمدرج على نوعين:

[أ] **مدرج الإسناد وهو أقسام:**

١ - أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راوٍ فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف.

مثاله: ما رواه الترمذي[2] عن بندار عن ابن مهدي عن الثوري عن واصل ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال: قلت: «يا رسول الله أي الذنب أعظم ....» الحديث.

فرواية واصل مدرجة لأن واصلاً لا يذكر فيه عمرًا بل يجعله عن أبي وائل عن عبد الله.

(١) مختصر من تدريب الراوي (١/ ٢٦٨)، وما بعدها، وانظر الاقتراح (صـ ٢٣)، والخلاصة (صـ ٥٢)، المنهل الروي (صـ ٥٩)، ألفية العراقي (صـ ١١١)، فتح المغيث (١/ ٢٤٣)، لمحات في أصول الحديث (٢٩٨)، تيسير المصطلح (١٠٣).

(٢) رقم (٣١٨٢).

٢ - أن يكون المتن عند راوٍ إلا طرفًا منه عنده بإسناد آخر فيرويه راوٍ عنه تامًا بالإسناد الأول، ومنه أن يسمع الحديث من شيخ إلا طرفًا فيسمعه عن شيخه بواسطة فيرويه عنه تامًا بحذف الواسطة.

مثاله: ما رواه ابن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا** .....» الحديث.

فقوله (ولا تنافسوا): مدرج أدرجه ابن أبي مريم[1] من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا**» وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك وليس في الأول (ولا تنافسوا) وهي في الثاني.

٣ - أن يكون عند الرواي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين يرويهما راوٍ عنه مقتصرًا على أحد الإسنادين أو يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول.

٤ - أن يسوق الرواي الإسناد فيعرض له عارض فيقول كلامًا من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك.

مثاله: ما رواه ابن ماجه (١٣٣٣) عن إسماعيل الطلحي عن ثابت بن موسى العابد الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعًا: «**من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار**».

قال الحاكم[2]: دخل ثابت على شريك وهو يملي ويقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ وسكت ليكتب المستملي، فلما

---

(١) التمهيد (٦/ ١١٦).

(٢) المدخل (صـ ٦٣).

نظر إلى ثابت قال: «**من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار**»، وقصد بذلك ثابتًا لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد فكان يحدث به.

قال ابن حبان[1]: إنما هو قول شريك قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعًا: «**ويعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم**» فأدرجه ثابت في الخبر ثم سرقه جماعة ضعفاء.

[ب] **مدرج المتن**[2]: هو أن يقع في المتن كلام ليس منه، فتارة يكون في أوَّلِه وتارة في أثنائه وتارة في آخره وهو الأكثر لأنه يقع بعطف جملة على جملة أو بدمج من كلام الصحابة أو من بعدهم بمرفوع من كلام النبي ﷺ من غير فصل.

١ - **مثال المدرج من أول الحديث**: ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: «**أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار**».

فقوله (أسبغوا الوضوء): مدرج من قول أبي هريرة كما بين في رواية البخاري (١٦٥) عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم ﷺ قال: «**ويل للأعقاب من النار**».

قال الخطيب: وهم أبو قطن وشبابة في روايتهما له عن شعبة على ما سقناه، وقد رواه الجم الغفير عنه كرواية آدم.

٢ - **ومثال المدرج في الوسط**: ما رواه الدارقطني في السنن (١/ ٥٤)، والبيهقي (١/ ١٣٧) من طريق عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من مس ذكره أو أنثييه أو**

(١) المجروحين (١/ ٢٠٧)، ميزان الاعتدال (١/ ١٧١).

(٢) تدريب الراوي (١/ ٢٧٠).

رفغيه فليتوضأ» .

قال الدارقطني: كذا رواه عبد الحميد عن هشام ووهم في ذكر الأنثيين والرفغين وأدرجه كذلك في حديث بسرة والمحفوظ أن ذلك قول عروة، وكذا رواه الثقات عن هشام منهم أيوب وحماد بن زيد وغيرهما، ثم رواه من طريق أيوب بلفظ: «**من مس ذكره فليتوضأ**»، قال: وكان عروة يقول: إذا مس رفغيه أو أنثيه أو ذكره فليتوضأ، وكذا قال الخطيب. فعروة لما فهم من لفظ الخبر أن سبب نقض الوضوء مظنة الشهوة جعل حكم ما قرب من الذكر كذلك فقال ذلك فظن بعض الرواة أنه من صلب الخبر فنقله مدرجًا فيه وفهم الآخرون حقيقة الحال ففصلوا.

ومثاله أيضًا: حديث عائشة في بدء الوحي في البخاري (٣)، ومسلم (٩١٦٠): كان النبي ﷺ يتحنث في غار حراء، وهو التعبد الليالي ذوات العدد... الحديث، هذا التفسير قول الزهري أدرج في الحديث.

ومثاله أيضًا: حديث فضالة مرفوعًا أخرجه النسائي (٦/ ٢١): «**أنا زعيم والزعيم الحميل لمن آمن بي وأسلم وجاهد في سبيل الله ببيت في ربض الجنة ...**».

فقوله: والزعيم الحميل مدرج من تفسير ابن وهب.

٣ - **ومثال المدرج في آخر الحديث**: ما رواه أبو داود (٩٦٨) من طريق زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن علقمة عن ابن مسعود حديث التشهد وفي أخره (وإذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد) فهذه الجملة وصلها زهير بالحديث المرفوع وهي مدرجة من كلام ابن مسعود كما نص عليه الحاكم والبيهقي والخطيب ونقل النووي في الخلاصة اتفاق الحفاظ على أنها مدرجة.

ومثاله أيضًا حديث ابن مسعود مرفوعًا: «من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة ومن مات يشرك بالله شيئًا دخل النار»، فإن في رواية أخرىٰ: عن ابن مسعود قال النبي ﷺ كلمة وقلت أنا أخرىٰ فذكرهما فأفاد أن إحدىٰ الكلمتين من قول ابن مسعود، ثم وردت رواية ثالثة: أفادت أن الكلمة التي من قول ابن مسعود هي الثانية، وأكد ذلك رواية رابعة: اقتصر فيها علىٰ الكلمة الأولىٰ مضافًا إلىٰ النبي ﷺ.

ومثاله أيضًا في الصحيح عن أبي هريرة مرفوعًا: «للعبد المملوك أجران والذي نفسي بيده لولا الجهاد والحج وبِر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك» فهذا مما يتبين فيه بداهة أن من قوله: «**والذي نفسي بيده** ...» مدرج من قول أبي هريرة لاستحالة أن يقوله النبي ﷺ لأن أمه ماتت وهو صغير ولأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنىٰ الرق وهو أفضل الخلق ﷺ.

حكم الإدراج:

قال ابن الصلاح: واعلم أنه لا يجوز تعمد شيء من الإدراج المذكور (المقدمة مع التقييد صـ١٠٨).

قال النووي: وكله حرام.

قال السيوطي بإجماع أهل الحديث والفقه: وعبارة ابن السمعاني: (من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة وممن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين) وعندي أن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع، ولذلك فعله الزهري وغير واحد من الأئمة (التدريب ١/ ٢٧٤).

قال الناظم - رحمه الله -:

٢٧ - *وَمَا رَوَىٰ كُلُّ قَرِينٍ عن أخِهْ*   *مُـدَبَّـح فـاعْـرِفْـه حَـقًّـا وانْـتَـخِـهْ*

المدبح لغةً: هو المزين قال صاحب المحكم: الدبج النقش والتزيين فارسي معرب قال: وديباجة الوجه حسن بشرته.

واصطلاحًا: هو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر كرواية أبي هريرة وعائشة كل منهما عن الآخر والزهري وأبي الزبير ومالك والأوزاعي فإذا روىٰ أحدهما عن الآخر بغير عكس فهي الأقران، والأقران هم المتقاربون في السن والإسناد.

وفائدة معرفة المدبج:

١ - ألا يظن الزيادة في الإسناد.

٢ - ألا يظن إبدال «عن» بالواو[١].

قال الناظم - رحمه الله -:

٢٨ - *مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقْ*   *وضِـدُّه فِـيما ذَكَـرْنَا الْمُفْتَرِقْ*

المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوهما ما اتفق خطه ولفظه أي: اتفقت صورته في الكتابة، واتفق في النطق واختلفت مسمياته، وهو أقسام[٢]:

الأول: من اتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم كالخليل بن أحمد، وهم ستة أشخاص:

أولهم: صاحب النحو والعروض شيخ سيبويه.

---

(١) تدريب الراوي (٢/ ٢٤٦).

(٢) تدريب الراوي (٢/ ٣١٦)، الاقتراح (صـ ٥٠)، الخلاصة (صـ ١٣٠)، المنهل الروي (صـ ١٣٠)، الباعث (صـ ٢٢٦)، فتح المغيث (٣/ ٢٦٩).

والثاني: أبو بشر المزني البصري.

والثالث: أصبهاني.

والرابع: أبو سعيد السجزي القاضي الحنفي.

والخامس: أبو سعيد البستي القاضي روى عنه البيهقي.

والسادس: أبو سعيد البستي الشافعي.

الثاني: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم:

كأحمد بن جعفر بن حمدان، وهم أربعة كلهم في عصر واحد:

أحدهما: القطيعي أبو بكر البغدادي.

والثاني: السقطي أبو بكر البصري.

والثالث: دينوري.

والرابع: طرسوسي.

الثالث: اتفقت الكنية والنسبة معًا:

كأبي عمران الجوني، وهم اثنان: عبد الملك التابعي وموسى بن سهل البصري.

الرابع: عكسه كصالح بن أبي صالح، وهم أربعة:

مولى التوأمة، والذي أبوه أبو صالح السمان، والسدوسي عن علي وعائشة ومولى عمرو بن حريث

الخامس: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأنسابهم:

كمحمد بن عبد الله الأنصاري، وهما اثنان:

أحدهما: القاضي المشهور شيخ البخاري.

والثاني: أبو سلمة بصري ضعيف.

السادس: في الاسم أو الكنية: كحماد، وعبد الله وشبهه.

السابع: النسبة: كالآمُليُّ نسبة إلى آمُل جَيْحُونَ، ومن ذلك الحنفي إلى بني حنيفة وإلى المذهب.

وفائدة معرفته أن يظن الشخصان شخصًا واحدًا عكس المهمل، حيث يظن الشخص الواحد اثنين.

قال الناظم - رحمه الله -:

٢٩ - *مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الْخَطِّ فَقَطْ* *وضِدُّه مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الْغَلَطْ*

المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب والألقاب ونحوها: هو ما يتفق في الخط صورته، ويختلف في اللفظ صيغته، وهذا فن جليل من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره ولم يعدم مخجلاً وهو منتشر لا ضابط في أكثره يفزع إليه وإنما يضبط بالحفظ تفصيلاً.

والضبط فيه على قسمين:

(أ) **- على العموم:** من ذلك سلاّم وسلام، جميع ما يرد عليك من ذلك فهو بتشديد اللام إلا خمسة بتخفيفها:

١ - سلام والد عبد الله بن سلام الصحابي.

٢ - سلام والد محمد بن سلام البيكندي شيخ البخاري.

٣ - سلام بن محمد بن ناهض المقدسي.

٤ - سلام جد محمد بن عبد الوهاب بن سلام المتكلم الجُبّائي أبي علي المعتزلي.

٥ - سلام بن أبي الحقيق .

(ب) - **على الخصوص** : ضبط ما في الصحيحين أو ما فيهما مع الموطأ، من ذلك بشار بالشين المنقوطة والد بندار محمد بن بشار وسائر ما في الكتابين يسار بالياء المثناة في أوله والسين المهملة وغير ذلك[1] .

قال الناظم - رحمه الله -:

٣٠ - *والمنكَرُ الفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا*   *تَعْدِيلُه لا يَحمِلُ التَّفَرُّدا*

الحديث المنكر : اختلف العلماء في تعريفه، وأشهر هذه التعريفات :

١ - ما انفرد به الراوي الذي ليس بعدل ولا ضابط وإن لم يخالف .

٢ - ما رواه الضعيف مخالفًا الثقة، وهو الذي ارتضاه الحافظ ابن حجر .

قال السخاوي في فتح المغيث (١ / ٢٠٢) نقلاً عن ابن حجر : وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه خاصة أو نحوهم ممن لا حكم لحديثهم بالقبول بغير عاضد يعضده ولا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد إطلاق المنكر عليه من المحدثين كأحمد والنسائي وإن خولف مع ذلك فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين في تسميته فبان بهذا فصل المنكر من الشاذّ وأن كلاً منهما قسمان يجتمعان في مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة ويفترقان في أن الشاذّ راويه ثقة أو صدوق غير ضابط، والمنكر راويه ضعيف لسوء حفظه أو جهالته أو نحو ذلك، وكذا فرق في شرح النخبة (صـ ٩٩) بينهما لكن مقتصرًا في كل منهما على قسم المخالفة فقال في الشاذّ: إنه

(١) المقدمة مع التقييد (صـ ٣٣٣-٣٥٦)، تدريب الراوي (٢/ ٢٩٧)، الاقتراح (صـ ٥٠)، الخلاصة (صـ ١٢٩)، المنهل الروي (صـ ١٣٠)، الباعث (صـ ٢١٨)، شرح النخبة (صـ ١٤٤)، فتح المغيث (٣/ ٢٣٥).

ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه، وفي المنكر: إنه ما رواه الضعيف مخالفًا لمن هو أولى منه والمقابل للمنكر هو المعروف، وللشاذّ هو المحفوظ كما تقدم.

أمثلة للمنكر:

١ - «**الهوى مغفور لصاحبه ما لم يعمل به أو يتكلم**»، تفرد به المسيب بن واضح عن ابن عيينة عن مسعر عن قتادة عن زرارة بن أبي أوفى عن أبي هريرة قال أبو نعيم: تفرد بهذا اللفظ المسيب عن ابن عيينة وخالفه أصحاب قتادة منهم شعبة وهمام وهشام وأبان وشيبان وأبو عوانة وحماد بن سلمة فرووا عنه بلفظ: «**إن اللّه تجاوز عن أمتي ما وسوست به صدورها ما لم تعمل به أو تتكلم**» (انظر السلسلة الضعيفة رقم ١٥١٣).

٢ - «**أول شهر رمضان رحمة وأوسطه مغفرة وآخره عتق من النار**» رواه العقيلي وابن عدي من طريق سلام بن سوار عن مسلمة بن الصلت عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة . . . به وسلام بن سوار، قال ابن عدي: منكر الحديث ومسلمة قال أبو حاتم: متروك الحديث، (انظر الضعيفة رقم ١٥٦٩).

٣ - «**إذا تم فجور العبد ملك عينيه فبكى بهما ما شاء**» رواه ابن عدي من طريق حجاج بن سليمان القمري عن ابن لهيعة عن مشرح بن هاعان عن عقبة بن عامر انفرد به حجاج عن ابن لهيعة، قال ابن عدي: لعلنا قد أوتينا من قبل ابن لهيعة (انظر الضعيفة رقم ١٦٣١).

٤ - «**بردوا طعامكم يُبَارك لكم فيه**» رواه ابن عدي من طريق بزيع بن عبد الله الخلال ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به قال ابن عدي: وهذه الأحاديث عن هشام مناكير كلها لا يتابعه عليها أحد (انظر الضعيفة رقم ١٦٥٤).

٥ - «**السلطان ظل اللّه في الأرض**» رواه الخطابي في غريب الحديث من طريق

الربيع بن صبيح عن الحسن عن أنس والربيع سيئ الحفظ ورواه ابن أبي حاتم في العلل من طريق أبي عون بن أبي ركبة عن غيلان بن جرير عن أنس وقال: حديث منكر وابن أبي ركبة مجهول (انظر الضعيفة رقم ١٦٦١).

٦ - «**من أقام الصلاة وآتي الزكاة وحج البيت وصام رمضان وقرى الضيف دخل الجنة**» رواه ابن أبي حاتم من طريق حُبَيِّب بن حبيب عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس، قال أبو حاتم: منكر لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفًا وهو المعروف.

٧ - «**إن كنت تحبني فأعد للفقر تجفافًا**» رواه الترمذي والبغوي من طريق شداد أبي طلحة الراسبي عن أبي الوازع عن عبد الله بن مغفل وشداد قال ابن معين: ليس بشيء وقال النسائي: منكر الحديث وكذا قال الذهبي. (انظر الضعيفة رقم ١٦٨١).

قال الناظم - رحمه الله -:

٣١ - *مَتْرُوكُه مَا وَاحِدٌ بِه انْفَرَدْ وأجْمَعُوا لِضَعْفِه فَهْوَ كَرَدْ*

المتروك: هو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب بأن لا يُروىٰ ذلك الحديث إلا من جهته ويكون مخالفًا للقواعد العامة كذا من عرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي[١]، وهذا النوع لم يذكره ابن الصلاح ولا النووي قبل الحافظ ابن حجر وهذا الحديث يطلق عليه متروك أو ضعيف جدًا.

أمثلة للحديث المتروك:

١ - «**من أصبح لا ينوي ظلم أحد غفر الله له ما جنى**» رواه الخطيب وغيره من طريق محمد بن مصعب عن الهياج بن بسطام عن إسحاق بن مرة عن أنس بن مالك مرفوعًا، وهذا سند ضعيف جدًا إسحاق بن مرة متروك الحديث قاله أبو

الفتح الأزدي وكذا هياج بن بسطام متروك الحديث كما قال أحمد وغيره وله طرق أخرىٰ ضعيفة جداً (انظر الضعيفة ١٨٧٥ ، ١٨٧٦).

٢ - «**إن الشيطان يحب الحمرة فإياكم والحمرة وكل ثوب ذي شهرة**» رواه ابن عدي والجوزقاني وغيرهما من طريق أبي بكر الهذلي عن الحسن عن رافع بن يزيد الثقفي مرفوعًا وأبو بكر قال الذهبي : مجمع علىٰ ضعفه وقال الحافظ : متروك الحديث (انظر الضعيفة ١٧١٨).

٣ - «**اتقوا محاشَّ النساء**» أخرجه الديلمي من طريق علي بن أبي علي اللهبي عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعًا واللهبي قال أحمد : له مناكير وقال أبو حاتم والنسائي : متروك وقال ابن معين : ليس بشيء ، وهذا الحديث ذكره الذهبي في ترجمته وعده من مناكيره (انظر الضعيفة ١٩٩٥).

٤ - «**إنما تدفن الأجساد حيث تقبض الأرواح**» رواه ابن سعد عن إبراهيم بن يزيد عن يحيىٰ بن بهمان مولىٰ عثمان بن عفان قال : بلغني أن رسول الله ﷺ فذكره ويحيىٰ بن بهمان مجهول وإبراهيم بن يزيد الخوزي متروك (انظر الضعيفة ١٩٨٤).

٥ - «**ويحك يا ثعلبة قليل تؤدي شكره خيرٌ من كثير لا تطيقه أما ترضى أن تكون مثل نبي الله ، فوالذي نفسي بيده لو شئت أن تسيل معي الجبال فضة وذهبًا لسالت**» رواه الواحدي في أسباب النزول وابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني والبيهقي في دلائل النبوة وابن مردويه من طريق معان بن رفاعة عن علي بن يزيد الألهاني عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة قصة ثعلبة بطولها وإسناده ضعيف جداً كما قال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الكشاف (انظر الضعيفة ١٦٠٧).

(١) نزهة النظر (صـ ١١٢ ، ١١٧) ، تدريب الراوي (١/ ٢٩٥).

قال الناظم - رحمه الله -:

٣٢ - *والْكَذِبُ المخْتَلَقُ المصْنُوعُ ... عَلَى النَّبِي فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ*

الموضوع: هو المختلق المصنوع وشر الضعيف، وتحرم روايته مع العلم به في أي معنى كان إلا مبينًا[1].

قال ابن عراق في تنزيه الشريعة (١ / ٥): للحديث الموضوع أمارات يعرف بها:

١ - إقرار واضعه بوضعه، كحديث فضائل القرآن الذي وضعه ميسرة بن عبد ربه.

قلت: قال البخاري في التاريخ الأوسط: حدثني يحيى الأشكري عن علي ابن حدير قال سمعت عمر بن صبح يقول: أنا وضعت خطبة النبي ﷺ (تدريب الراوي ١/ ٢٧٥).

٢ - ما ينزل منزلة الإقرار كأن يعين المتفرد بالحديث تاريخ مولده أو سماعه بما لا يمكن معه الأخذ عن شيخه، أو أنه سمع في مكان يُعلم أن الشيخ لم يدخله.

٣ - أن يصرح بتكذيب راويه جمع كثير يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب أو تقليد بعضهم بعضًا.

٤ - قرينة الحال للراوي، كقصة غيث بن إبراهيم مع المهدي وروايته لحديث: «**لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر**» فزاد فيه (أو جناح) لأن المهدي كان يلعب بالحمام.

٥ - قرينة في المروي كمخالفته لمقتضى العقل بحيث لا يقبل التأويل قال ابن

(١) تدريب الراوي (١/ ٢٧٤).

القيم ومنها: تكذيب الحس له كحديث: «**الباذنجان لما أكل له**»، و«**والباذنجان شفاء لكل داء**»، قبح الله واضعهما فإن هذا لو قاله بعض جهلة الأطباء لسخر الناس منه، ولو أكل الباذنجان للحمىٰ والسوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يزدها إلا شدة ولو أكله فقير ليستغني لم يفده الغنىٰ، وجاهل ليتعلم لم يفده العلم. اهـ (المنار صـ ٣٦).

وكمنافاته لدلالة الكتاب القطعية كحديث مقدار الدنيا «**وأنها سبعة آلاف سنة ونحن في الألف السابعة**» قال ابن القيم: وهذا من أبين الكذب لأنه لو كان صحيحًا لكان كل أحد عالمًا أنه بقي للقيامة من وقتنا هذا مئتان وواحد وخمسون سنة، والله تعالىٰ يقول: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لا تَأْتِيكُمْ إِلاَّ بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللَّهِ**﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وقال تعالىٰ: ﴿**إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ**﴾ [لقمان: ٣٤]، وقال النبي ﷺ: «**لا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله**» رواه البخاري (المنار صـ ٥٩)، أو السنة المتواترة. أي منافاته السنة المتواترة.

قلت: ما أحسن قول القائل إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع ومعنىٰ مناقضته للأصول أن يكون خارجًا عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة.

٦ - أن يكون فيما يلزم المكلفين علمه وقطع العذر فيه فينفرد به واحد كما يزعم أكذب الطوائف أنه ﷺ أخذ بيد علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بمحضر من الصحابة كلهم وهم راجعون من حجة الوداع فأقامه حتىٰ عرفه الجميع ثم قال: «**هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا**» ثم اتفق الكل علىٰ كتمان ذلك وتغييره ومخالفته فلعنة الله علىٰ الكاذبين، وكذلك روايتهم «أن الشمس ردت له بعد العصر والناس يشاهدونها» ولا يشتهر هذا أعظم اشتهار ولا

يعرفه إلا أسماء بنت عميس . اهـ (المنار صـ ٤٤) .

٧ - ركة اللفظ ، قال الحافظ ابن حجر : المدار على ركة المعنى فحيثما وجدت دل على الوضع . اهـ

وذلك كحديث : «**ربيع أمتي العنب والبطيخ**» ، والحديث أورده ابن القيم في (المنار المنيف في الصحيح والضعيف صـ ٤١) ، في جملة أحاديث تحت قوله في علامات معرفة الموضوع (ومنها سماجة الحديث مما يسخر منه . اهـ) والحديث ذكره الألباني في الضعيفة رقم (١٥٥) ، وقال : موضوع وقال ابن الجوزي : موضوع وكذا قال السيوطي وابن عراق ومثل حديث : «**لو كان الرز رجلاً لكان حليمًا ما أكله جائع إلا أشبعه**» ، قال ابن القيم في ذات الموضع : فهذا من السمج البارد الذي يصان عنه الفضلاء فضلاً عن سيد الأنبياء . اهـ

٨ - زاد السيوطي عن أبي بكر الطيب : ومنها الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير أو الوعد العظيم على الفعل الحقير وهذا كثير في حديث القصاص مثل حديث : «**ركعتان بعمامة خير من سبعين ركعة بلا عمامة**» (الضعيفة ١٢٨) ، وحديث : «**الصلاة في العمامة تعدل بعشرة آلاف حسنة**» (الضعيفة ١٢٩) ، قال ابن القيم : منها أي الأمور التي يعرف بها كون الحديث موضوعًا اشتماله على أمثال هذه المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ وهي كثيرة جدًّا كقوله في الحديث المكذوب : «**من قال لا إله إلا اللَّه خلق اللَّه من تلك الكلمة طائرًا له سبعون ألف لسان كل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له ومن فعل كذا وكذا أعطي في الجنة سبعون ألف مدينة في كل مدينة سبعون ألف قصر في كل قصر سبعون ألف حوراء**» وأمثال هذا المجازفات الباردة التي لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين : إما أن يكون في غاية الجهل ، وإما أن يكون زنديقًا قصد التنقيص بالرسول ﷺ . اهـ (المنار صـ ١٣٩) ثم قال السيوطي قلت :

٩ - ومن القرائن كون الراوي رافضيًّا والحديث في فضائل أهل البيت . اهـ (التدريب ١/ ٢٧٦) .

أصناف الوضاعين:

قال ابن عراق: والوضاعون أصناف :

١ - الزنادقة وضعت الحديث بغرض إفساد الدين .

قلت: كحديث : «**لو اعتقد أحدكم بحجر لنفعه**» أو «لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه» قال ابن القيم : وهو من وضع المشركين عباد الأوثان (المنار صـ ٨٨) .

٢ - أصحاب الأهواء والبدع نصرة لمذهبهم .

قلت : كحديث : «**الإيمان مثبت في القلب كالجبال الرواسي وزيادته ونقصه كفر**» أخرجه ابن حبان في الضعفاء ترجمة عثمان بن عبد الله بن عمرو الأموي من روايته عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة قال : لما قدم وفد ثقيف على رسول الله ﷺ قالوا : جئناك نسألك عن الإيمان أيزيد وينقص؟ قال . . .» فذكره قال ابن حبان : «وتبعه الذهبي فهذا وضعه أبو مطيع على حماد فسرقه هذا الشيخ منه ، وكان قدم خراسان فحدثهم عن الليث ومالك ، وكان يضع عليهم الحديث لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار» .

قلت: أبو مطيع البلخي اسمه الحكم بن عبد الله صاحب أبي حنيفة قال الجوزجاني : «كان من رؤساء المرجئة ممن يضع الحديث» ، قلت : وهذا الحديث ينصر مذهب المرجئة (الضعيفة رقم ٤٦٤) .

٣ - قوم اتخذوا الوضع صناعة وتسوقًا جراءة على الله ورسوله حتى إن أحدهم ليسهر عامة ليله في وضع الحديث كأبي البختري وهب بن وهب القاضي

وسليمان بن عمرو النخعي .

٤ - قوم يُنسبون إلىٰ الزهد حملهم التدين الناشئ عن الجهل علىٰ وضع أحاديث في الترغيب والترهيب ليحثوا الناس بزعمهم علىٰ الخير ويزجروهم عن الشر .

٥ - أصحاب الأغراض الدنيوية كالقصاص والشحاذين وأصحاب الأمراء .

٦ - قوم حملهم الشره ومحبة الظهور علىٰ الوضع فجعل بعضهم لذي الإسناد الضعيف إسنادًا صحيحًا مشهورًا ، وجعل بعضهم للحديث إسنادًا غير إسناده المشهور ليستغرب ويطلب .

٧ - قوم وقع الموضوع في حديثهم ولم يتعمدوا الوضع كمن يغلط فيضيف إلىٰ النبي ﷺ كلام بعض الصحابة أو غيرهم وكمن ابتلي بمن يدس في حديثه ما ليس منه كما وقع ذلك لحماد بن سلمة مع ربيبه عبد الكريم بن أبي العوجاء وكما وقع لسفيان بن وكيع مع ورَّاقِه قرطمة .

قال ابن الصلاح : وأشد هذه الأصناف ضررًا أهل الزهد لأنه للثقة بهم وتوسم الخير فيهم يقبل موضوعاتهم كثير ممن هو علىٰ نمطهم في الجهل ورقة الدين . اهـ (مختصر من تنزيه الشريعة ١/ ١١) .

نكتة: قال الزركشي في (نكته علىٰ ابن الصلاح) : بين قولنا (موضوع) وقولنا (لا يصح) بون كبير فالأول : إثبات الكذب والاختلاق ، والثاني : إخبار عن عدم الثبوت ولا يلزم منه إثبات العدم . اهـ

قال الناظم - رحمه الله -:

٣٣ - وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ المكنُونِ سَمَّيتُها مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي

٣٤ - فَوْقَ الثَّلاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ أَبْيَاتُها ثُمَّ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

هذه المنظومة المباركة أتت مسلوكة كالجوهر المصون المنظوم كالقلادة المزينة لما حوته من أنواع الحديث التي تقدم تفصيلها سماها الناظم منظومة البيقوني نسبة إليه - رحمه الله - وكانت أبياتها أربعةً وثلاثين بيتًا ختم الله نظمها بخير وختم لناظمها وشارحها وقارئها وحافظها بخاتمة السعادة ورزقنا جميعًا الحسنىٰ وزيادة وحشرنا مع سيد السادة ﷺ في الفردوس الأعلىٰ وجعلها ذخرًا لنا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتىٰ الله بقلب سليم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ سيد الأولين والآخرين نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

• • •

متن المنظومة البيقونية

١ - أبدأُ بالحمدِ مُصلِّيًا على ... محمدٍ خيرِ نبيٍّ أُرْسِلا
٢ - وذي من أقسامِ الحديثِ عِدَّهْ ... وكُلُّ واحدٍ أتى وحَدَّهْ
٣ - أَوَّلُها الصَّحيحُ وَهوَ ما اتَّصلْ ... إسْنادُهُ ولمْ يُشَذَّ أوْ يُعَلّْ
٤ - يَرْويهِ عَدْلٌ ضابطٌ عن مِثْلِهِ ... مُعْتَمَدٌ في ضَبْطِهِ ونَقْلِهِ
٥ - والحَسَنُ المعْروفُ طُرقًا وغَدَتْ ... رجالُه لا كالصَّحيحِ اشْتَهَرتْ
٦ - وكُلُّ ما عن رُتْبةِ الحسنِ قصُر ... فهو الضعيفُ وهو أقسامٌ كُثُر
٧ - وما أُضيفَ للنَّبي المرْفُوع ... وما لتابعٍ هُوَ المقْطُوعُ
٨ - والمسْنَدُ المتَّصلُ الإسْنادِ مِن ... راويه حتَّى المصْطَفى ولَمْ يبِنْ
٩ - ومَا بِسَمْعِ كُلِّ راوٍ يتَّصلْ ... إسْنادُه للمصْطَفى فالمتَّصِلْ
١٠ - مُسَلْسَلٌ قُلْ ما على وصْفٍ أتى ... مِثْل أَمَا واللهِ أنْبَاني الفَتى
١١ - كَذاكَ قَدْ حدَّثَنيه قائمًا ... أو بَعْدَ أنْ حَدَّثَني تبسَّما
١٢ - عَزيزُ مَرْويُّ اثنين أو ثلاثَة ... مَشْهُورُ مَرْويٌّ فَوْقَ مَا ثَلاثَة
١٣ - مُعنْعَنٌ كَعَنْ سعيدٍ عن كَرَمْ ... ومُبْهَمٌ ما فيه رَاوٍ لَمْ يُسَمْ
١٤ - وكُلُّ ما قلَّت رجالُه عَلاَ ... وضِدُّه ذاك الَّذي قَدْ نَزلاَ
١٥ - وما أضفْتَه إلى الأصْحابِ مِنْ ... قَوْلٍ وفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ
١٦ - ومُرْسَلٌ منه الصَّحابي سَقَطْ ... وقُلْ غَريبٌ ما رَوَى رَاوٍ فَقَطْ
١٧ - وكُلُّ مَا لَمْ يتَّصلْ بحَالِ ... إسنادُه مُنْقَطِعُ الأوْصَالِ

١٨ - والمعْضَلُ السَّاقطُ منه اثنانِ ... وَمَا أتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ

١٩ - الأوَّلُ الإسْقَاطُ للشَّيخ وَأَنْ ... يَنْقِلَ عَمَّنْ فَوقَه بِعَنْ وَأَنْ

٢٠ - والثَّاني لا يُسْقِطُه لكن يَصِفْ ... أَوْصَافَه بَمَ به لاَ يَنْعَرِفْ

٢١ - وما يُخَالِفُ ثِقَةٌ فيه الملاَ ... فالشَّاذُّ والمقْلُوبُ قِسْمَان تَلاَ

٢٢ - إبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ ... وَقَلْبُ إسْنَادٍ لمتنٍ قِسْمُ

٢٣ - والفَرْدُ ما قَيَّدتَه بِثِقَةِ ... أو جَمْعٍ أو قَصْرٍ على رِوَايَة

٢٤ - وما بعِلَّةٍ غُمُوضٍ أو خَفَا ... مُعَلَّلٌ عِنْدَهُم قَدْ عُرِفَا

٢٥ - وذُو اخْتِلافِ سَنَدٍ أو مَتْنِ ... مُضْطَرِبٌ عند أُهَيْلِ الفَنِّ

٢٦ - والمدرَجَاتُ في الحَدِيث مَا أتَتْ ... مِنْ بَعْضِ ألْفَاظِ الرُّوَاة اتَّصَلَتْ

٢٧ - وَمَا رَوِي كُلُّ قَرِينٍ عن أخِهْ ... مُدَبَّج فاعْرِفْه حَقًّا وانتَخِهْ

٢٨ - مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقْ ... وضِدُّه فيما ذَكَرْنَا المُفْتَرِقْ

٢٩ - مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ ... وضِدُّه مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الغَلَطْ

٣٠ - والمنكَرُ الفَرْدُ به رَاوٍ غَدَا ... تَعْدِيلُه لاَ يَحْمِلُ التَّفَرُّدا

٣١ - مَتْرُكُه مَا وَاحِدٌ به انفَرَدْ ... وأجْمَعُوا لِضَعْفِه فَهْوَ كَرَدْ

٣٢ - والكَذِبُ المخْتَلَقُ المصْنُوعُ ... عَلَى النَّبي فَذَلكَ المَوْضُوعُ

٣٣ - وقَدْ أتَتْ كالجَوْهَرِ المكنُون ... سَمَّيتُها مَنْظُومَةَ البَيْقُوني

٣٤ - فَوْقَ الثَّلاثِينَ بأرْبَعٍ أتَتْ ... أبْيَاتُها ثُمَّ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

* * *

فهرس أطراف الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب

* * *

فهرس الموضوعات

* * *

طبعت بمطابع الحرمين
ت: 2979735 - 0101009352